نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة
ذات الأولوية في الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي 2023

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

نحو تحقيق
أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية
في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2023

تقرير مرحلي من إعداد سيسرك

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية
والتدريب للدول الإسلامية

© 2023 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

العنوان: Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye
رقم الهاتف: 6172 468–312–90+ | رقم الفاكس: 3458 467–312–90+ | الموقع الإلكتروني: www.sesric.org الموقع الإلكتروني: pubs@sesric.org

جميع الحقوق محفوظة

اعتمد سيسرك معايير عالية خلال مرحلة إعداد هذا العمل، وذلك بغرض تحقيق أقصى حد من الدقة في البيانات الواردة فيه. لا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وباقي المعلومات المشار إليها في أي فقرة توضيحية أو على أي شكل من الأشكال الواردة فيه بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. ويخلي المركز مسؤوليته عما قد يترتب من جدل سياسي بشأن البيانات والمعلومات المعروضة في هذا المنشور. كما أن الحدود والأسماء التي تظهر على الخرائط (إن وجدت) المستعملة في هذا المنشور لا تنطوي على إقرار أو قبول رسمي من طرف سيسرك.

وتخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. وبموجب هذه الحقوق وبحكم تشجيع سيسرك على نشر مطبوعاته خدمة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فهو يعطى الإذن بعرض ونسخ وتحميل المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية في أي ظرف كان.

للحصول على إذن لإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى ارسال الطلب مع المعلومات الكاملة لإدارة النشر بسيسرك إلى العنوان التالي: Kudüs Cad., No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara–Türkiye. ينبغي توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

ردمك:

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الإحصاء والمعلومات عبر البريد الإلكتروني: statistics@sesric.org

شكر وتقدير: هذا المنشور، الذي أُعد تحت الإشراف العام لمعالي السيدة زهراء زمرد سلجوق، المديرة العامة لسيسرك، حصيلة عمل دائرة الإحصاءات والمعلومات في المركز برئاسة مديرها الدكتور أتيلا كرمان. وقد أعد التقرير الدكتور أحمد أوزتورك. تصميم الغلاف: سفاش بهليفان.

المحتويات

توطئة V

ملخص VI

تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1

هدف التنمية المستدامة 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 12

هدف التنمية المستدامة 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة..... 18

هدف التنمية المستدامة 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار 23

هدف التنمية المستدامة 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع 30

هدف التنمية المستدامة 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات..... 37

هدف التنمية المستدامة 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع 39

هدف التنمية المستدامة 9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار 46

هدف التنمية المستدامة 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره..... 53

المراجع 54

الملحقات 56

الملحق 1: ملاحظات فنية 56

الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة للتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة..... 61

قائمة الأشكال

الشكل 1: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة..... 1

الشكل 2: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية..... 8

الشكل 3: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية..... 9

الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%)، 2000 مقابل 2021..... 13

الشكل 5: نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشًا (%)، 2000 مقابل 2021..... 14

الشكل 6: نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب، (%)، 2000 مقابل 2022..... 16

الشكل 7: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%)، 2000 مقابل 2021..... 17

الشكل 8: انتشار نقص التغذية (%)، 2001 مقابل 2020..... 19

الشكل 9: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%)، 2000 مقابل 2022..... 20

الشكل 10: مؤشر التوجه الزراعي، 2001 مقابل 2021..... 22

الشكل 11: معدل الوفيات النفاسية (لكل 100.000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2020..... 24

الشكل 12: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، كلا الجنسين (لكل 1.000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2021..... 25

الشكل 13: مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة، 2000 مقابل 2021..... 26

الشكل 14: نسبة السكان المستهدفين ذوي إمكانية الوصول إلى لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي، (%)، 2000 مقابل 2021 27

الشكل 15: كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)، 2000 مقابل 2021..... 28

الشكل 16: معدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، لكلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2021..... 31

الشكل 17: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2022..... 33

الشكل 18: مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، 2000 مقابل 2021..... 34

الشكل 19: نسبة المدرسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمدرسين، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2022..... 35

الشكل 20: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (% من إجمالي عدد المقاعد)، 2000 مقابل 2022..... 38

الشكل 21: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%)، 2000-2021..... 40

الشكل 22: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (%)، 2000-2021..... 41

الشكل 23: معدل البطالة، أعمار 15+، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2021 43

الشكل 24: نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول (%)، 15+ لكلا الجنسين، 2011 مقابل 2021 44

الشكل 25: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%)، 2000 مقابل 2021 47

الشكل 26: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار لعام 2015) 2000 مقابل 2020 48

الشكل 27: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، 2000 مقابل 2021 49

الشكل 28: نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة، %، 2000 مقابل 2020 50

الشكل 29: نسبة الأفراد الذين تشملهم على الأقل شبكة هاتف خلوي من الجيل الثالث %، 2000 مقابل 2021 52

قائمة الجداول

الجدول 1: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 2

الجدول 2: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة و أهداف بلدان منظمة التعاون الإسلامي 4

المختصرات

G3	تكنولوجيا الهاتف المحمول من الجيل الثالث
AOI	مؤشر التوجه الزراعي
CO_2	ثاني أكسيد الكربون
COVID-19	مرض فيروس كورونا 2019
EAGR	معدل النمو السنوي الأسي
ESCAP	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
HIV	فيروس نقص المناعة المكتسبة
ICTs	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
Kyrgyz Rep.	جمهورية قرغيزستان
LDCs	أقل البلدان نموا
MHT	الصناعة التكنولوجية المتقدمة والمتوسطة
MVA	القيمة المضافة للتصنيع
NEET	خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
OICStat	قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
PPP	تعادل القوة الشرائية
R&D	البحث والتطوير
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
U5MR	نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UHC	التغطية الصحية الشاملة
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
USD	الدولار الأمريكي
WHO	منظمة الصحة العالمية

توطئة

تعتبر جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 خارطة طريق للوصول إلى عالم مستدام يوفر ازدهار متبادل للجميع. ولكون عام 2023 يمثل نقطة الوسط في جدول أعمال 2030، فإن استعراض التقدم المحرز حتى الآن في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أمر ضروري لفهم كيفية الاستجابة بشكل أفضل للتحديات القائمة بما في ذلك الصدمات السلبية المتداخلة لجائحة كوفيد-19 والصراعات الإقليمية وارتفاع التضخم في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أقدم للقارئ الكريم تقريرنا المرحلي السنوي "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2023"، الذي يعرض تقييما كميا للتقدم الذي تحرزه مجموعة بلدان المنظمة صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية التي تحظى بالأولوية (الأهداف من 1 إلى 5 و 8 و 9 و 13)، وذلك بالاستناد إلى أحدث البيانات المتاحة. وبالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، يعرض التقرير أيضا التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التسعة المتبقية. ومن خلال مثل هذا التحليل الزاخر بالمعلومات، يمكننا تحديد مستوى ما أنجزناه في الوقت الراهن واسكتشاف الوسائل والسبل التي من شأنها الإسهام في تعزيز جهود مجموعة المنظمة لتحقيق أهداف جدول أعمال عام 2030.

واستنادا إلى النتائج، يبين تقريرنا أن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في حاجة لبذل جهود متسارعة أكثر من أي وقت مضى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. لكن رغم ذلك، يشير التقرير إلى إحراز العديد من بلدان المنظمة لتقدم ملموس، لا سيما فيما يتعلق بضمان حياة صحية والتحصيل التعليمي. على سبيل المثال، تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 101 إلى 56 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية ما بين عامي 2000 و 2021. كما زاد متوسط معدل إكمال الدراسة في جميع مستويات التعليم، مع تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في معظم البلدان الأعضاء.

وعلى الجانب الآخر، يشير التقرير إلى أن العديد من المجالات الحيوية الأخرى تبقى متخبطة في مجموعة من التحديات، خاصة ما يتعلق منها بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، لم يبلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا حتى نصف المعدل المستهدف المتمثل في 7% في الفترة 2000-2021. وبالإضافة إلى ذلك، شهد متوسط معدل البطالة في بلدان المنظمة تأرجحا يفوق 6% منذ عام 2000.

أتمنى أن يكون التحليل الشامل والمعمق الذي يقدمه هذا التقرير حافزا بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي ومختلف الشركاء في العمل الإنمائي للعمل جنبا إلى جنب واتخاذ إجراءات موحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع اقتراب عام 2030.

زهراء زمرد سلجوق
مديرة عامة
سيسرك

ملخص

يتناول هذا التقرير بالتحليل مسألة ما إذا كانت مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تسير على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية (الأهداف من 1 إلى 5 و 8 و 9 و 13) في ضوء المؤشرات المختارة. علما أن أهداف التنمية المستدامة الثمانية ذات الأولوية حُددت عام 2018 بناء على "مسح الميول المتعلق بأولويات أهداف التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ويغطي التقرير أيضا تسعة أهداف إنمائية أخرى في تحليل التقدم المحرز لإثراء المحتوى والنطاق.

والأساليب المعتمدة لإبراز التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة تركز في المقام الأول على تطور المؤشرات والأهداف ذات الصلة مع مرور الوقت. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف الرئيسي للتقرير في عرض ما إذا كانت المؤشرات المختارة تسير في المسار الصحيح صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة أو حادت عن ذلك. ويتم تقدير التقدم المحرز من خلال مقارنة قيمة المؤشر قيد التحليل في عام 2000 (أو أقرب سنة بعد 2000) مع قيمة نفس المؤشر في 2022 (أو آخر سنة بين 2015 و 2021).

وعموما، بناء على تقديرات التقرير، فإن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست على المسار الصحيح لتحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبالرغم من تسجيل بعض التقدم على مستوى هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) وهدف التنمية المستدامة 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية) وهدف التنمية المستدامة 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع) وهدف التنمية المستدامة 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) وهدف التنمية المستدامة 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) وهدف التنمية المستدامة 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) وهدف التنمية المستدامة 14 (الحياة تحت البحار والمحيطات) وهدف التنمية المستدامة 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، تبقى هذه المستويات غير كافية لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بحلول عام 2030.

وبخصوص هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) وهدف التنمية المستدامة 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) وهدف التنمية المستدامة 10 (التقليص من معدلات عدم المساواة) وهدف التنمية المستدامة 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) وهدف التنمية المستدامة 15 (الحياة على الأرض) وهدف التنمية المستدامة 17 (الشراكات)، فقد تم تسجيل وتيرة تقدم جد بطيئة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا ما يجعلها تحيد عن المسار الصحيح صوب تحقيق هذه الأهداف التنموية الستة.

ومن جهة أخرى، شكلت قلة البيانات بخصوص أهداف التنمية المستدامة 5 و 12 و 13 تحديات أثرت على عملية تحليل شامل للتقدم المحرز على مستوى كل هذه الأهداف. لذلك لم يعرض التقرير التقديرات الإجمالية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي على أمل تغطيتها في الإصدارات المستقبلية بمجرد أن تكون البيانات متاحة على قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

الهدف 1: القضاء على الفقر

أحرزت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما متواضعا على مستوى القضاء على الفقر المدقع وباقي أشكال الفقر. ففي العقد الأول من الألفية، بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار أمريكي في اليوم في بلدان المنظمة ما يناهز 32.3% من إجمالي السكان استنادا إلى البيانات المتاحة عن 30 بلدا عضوا في المنظمة. وبحلول عام 2021، تراجعت هذه النسبة المئوية إلى 11.8%. وبالرغم من التحسن الملحوظ، تبقى وتيرة التقدم غير كافية للقضاء على الفقر المدقع في صفوف جميع الناس في بلدان المنظمة بحلول عام 2030.

وزادت نسبة السكان فوق السن القانوني للتقاعد الذين يتلقون معاشا تقاعديا في مجموعة بلدان المنظمة بشكل ملحوظ من 19.5% إلى 35.3% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2021 على الرغم من أنه لا يزال أقل من نصف المتوسط العالمي الحالي.

في عام 2022، أتاح 31 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي إمكانية الاستفادة من خدمات المياه الصالحة للشرب لأكثر من 90% من سكانها، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي. وعلى النقيض من ذلك، فإن أكثر من ثلث السكان في 15 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي لا يستفيدون من الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب. وينبغي تحسين الوصول إلى خدمات مياه الشرب الأساسية بحيث تكون في متناول جميع السكان.

وقد زادت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حجم إنفاقها على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام من 14.6% المسجلة عام 2000 إلى أكثر من 15% في عام 2021، وحققت بذلك الهدف الذي حدده إعلان إنتشون. وفي المقابل، انخفض عدد بلدان المنظمة التي بلغت نفقاتها على التعليم 15% أو أكثر من 26 من أصل 47 بلدا في عام 2000 إلى 23 بلدا في عام 2021.

الهدف 2: القضاء على الجوع

أظهرت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق عدف التنمية المستدامة 2 مما يجعل الهدف بعيد المنال بحلول عام 2030. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2020، تراجع معدل انتشار نقص التغذية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة من 15.6% إلى 11.2% من إجمالي السكان.

وقد سجلت مجموعة بلدان المنظمة تراجعا في نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد بين عامي 2000 و 2022، بحيث أصبح المعدل 26% بدل 37%. ورغم تسجيل تراجع متواصل في معدلات التقزم والهزال وفرط الوزن في صفوف الأطفال، إلا أنه حسب المعدلات الراهنة للتقدم المحرز لن تتمكن أي من هذه البلدان من تحقيق مقصدي هدف التنمية المستدامة 2 المتمثلين في القضاء على الجوع ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.

ووتيرة التقدم البطيئة هذه تحتم على صناع القرار استخدام وإدارة الموارد المائية والأراضي والتكنولوجيا والموارد الأخرى الطبيعية والبشرية على نحو رشيد لإنتاج ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للجميع. وفي هذا السياق، من شأن زيادة مستوى التمويل والاستثمار في الإنتاجية الزراعية أن يكون عامل دعم مهم لتحقيق المقاصد المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة

تسجل بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام تقدما متواضعا صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة 3، ولكن هذا المستوى من التقدم لا يكفي لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. كما يؤدي تفشي جائحة كوفيد-19 إلى تداعيات صحية مدمرة للأفراد والأسر والمجتمعات، ويهدد بإرهاق الأنظمة الصحية. ومثل هذه المشاكل ستقوض التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 3 بحلول عام 2030.

وقد حققت مجموعة بلدان المنظمة منذ عام 2000 تقدما ملموسا من حيث التقليص من معدل الوفيات النفاسية ومعدل وفيات الأطفال. وتراجع متوسط معدل الوفيات النفاسية في مجموعة بلدان المنظمة بشكل كبير من 484 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية مسجلة عام 2000 إلى 340 حالة وفاة عام 2020. كما سجلت بلدان المنظمة تحسنا مماثلا من حيث التقليص من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إذ أنه تراجع من 101 إلى 56 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي بين عامي 2000 و 2021. ولتحقيق المقاصد المندرجة تحت هدف التنمية المستدامة 3 بحلول عام 2030، يجب الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي والنهوض به لمستويات أعلى.

وفي عام 2021، في المتوسط، كان هناك 9 أطباء لكل 10.000 نسمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وسجلت كثافة الأطباء في 17 بلدا فقط متوسطا أعلى من المتوسط العالمي (16.3). وفي 28 بلدا عضوا في المنظمة، كانت الكثافة أقل من 10، والوضع مثير للقلق في 9 بلدان أعضاء حيث يوجد أقل من طبيب لكل 10.000 من السكان.

الهدف 4: التعليم الجيد

على الرغم من تسجيل بعض الإنجازات على مستويات مختلفة في مجال التعليم، أبانت مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام عن معدلات تقدم متدنية في إطار مساعي تحقيق المقاصد المندرجة تحت هدف التنمية المستدامة 4 بحلول عام 2030. وفيما يتعلق بمعدل إكمال الدراسة على وجه الخصوص، تشير الأرقام إلى أن 25 من أصل 43 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات قد حققت المقصد المتعلق بمستوى التعليم الابتدائي أو تسير على الطريق الصحيح صوب تحقيقه بحلول عام 2030، ويقتصر عدد البلدان المحققة للمقصد المتعلق بالمرحلة الإعدادية على 12 بلدا فقط، بينما لم تسجل سوى 7 بلدان نتائج جيدة بخصوص مستوى التعليم الثانوي.

حققت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي التكافؤ بين الجنسين في التعليم المدرسي. واعتبارا من عام 2021، حقق 29 من أصل 43 بلدا عضوا في المنظمة تكافؤا أو تفاوتا بين الجنسين لصالح الفتيات في معدل إتمام التعليم الابتدائي. وفي مرحلتي الثانوية الإعدادية والتأهيلية، لوحظ هذا الإنجاز في 23 و 22 بلدا من بلدان المنظمة، على التوالي.

وزادت نسبة المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من معدل 42% إلى 62% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2022. أما على المستوى القطري، فقد حققت 4 من أصل 37 بلدا تتوفر بشأنها ما يكفي من البيانات معدلات مشاركة بقيمة 95% أو أكثر في 2022. وفي المقابل، سُجل أقل من ربع عدد الأطفال في التعليم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية في سبعة بلدان في المنظمة عام 2022. وفي هذا الصدد، يتعين على العديد من بلدان المنظمة تكثيف جهودها لضمان استفادة جميع الفتيات والفتيان من تعليم ونمو جيد في مرحلة الطفولة المبكرة.

وثمة كذلك حاجة متزايدة للمعلمين المؤهلين في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فاعتبارا من عام 2022، كان لدى 24 من أصل 35 بلدا عضوا في المنظمة أكثر من 95% من معلمي المرحلة الابتدائية الذين تلقوا تدريبا منظما للمعلمين. وفي المقابل، انخفضت نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا الحد الأدنى المطلوب من التدريب في 7 بلدان في المنظمة بين عامي 2000 و 2022. لذلك يتعين على بلدان المنظمة تكثيف الجهود واتخاذ إجراءات إضافية للوصول للعدد المطلوب من المعلمين المؤهلين بحلول عام 2030.

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

لن تتمكن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا تحقيق المقصد المتمثل في تحقق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا ما لم تسرع من وتيرة تنميتها بشكل ملحوظ. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2021، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد 2.3% في مجموعة بلدان المنظمة ككل و 2.9% على مستوى مجموعة البلدان الأعضاء في المنظمة الأقل نموا التي تضم 21 بلدا. وعلى الرغم من أن هذين المعدلين كانا أعلى قليلا من المعدل العالمي (1.7%)، إلا أنه كان أقل من نصف المعدل المستهدف وهو 7% سنويا. لذلك، يتعين على بلدان المنظمة الأقل نموا مضاعفة جهودها لتحقيق المقصد المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا.

لقد عرف النمو في إنتاجية العمل - الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل - بعد الأزمة المالية لفترة 2008-2009 تراجعا في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. إذ بلغ متوسط المعدل 1.6% بين عامي 2009 و 2021، بالمقارنة مع 2.9% المسجلة بين عامي 2000 و 2008. كما كان متوسط نمو إنتاجية العمالة بين عامي 2000 و 2021 أكثر من 5% في ثلاثة بلدان أعضاء فقط (أذربيجان وغيانا وتركمانستان). وخلال الفترة ذاتها، سجل 20 بلدا عضوا في المنظمة متوسطا تراوح بين 2% و 5% من حيث نمو إنتاجية العمل، فيما تراوح هذا المتوسط بين 0% و 2% في 21 بلدا عضوا في المنظمة، بينما سجل 13 بلدا عضوا في المنظمة معدلا سلبيا بهذا الصدد.

وارتفع متوسط معدل البطالة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل طفيف من 6.3% المسجل عام 2000 إلى 6.5% في 2021 استنادا إلى البيانات المتاحة عن 39 بلدا عضوا في المنظمة. وفي هذا الصدد، يبدو أن مجموعة بلدان المنظمة ستعجز عن بلوغ المقصد المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030 استنادا إلى وتيرة التقدم البطيء المسجل ما بين 2000 و 2021.

وبشكل عام، لا يزال هناك هامش لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المطرد، خاصة بالنسبة لبلدان المنظمة الأقل نموا. ففي هذه البلدان، يعد تشجيع التنويع الاقتصادي أمرا مهما جدا، ليس فقط لأنه يساهم في حماية البلدان من الأزمات الاقتصادية العالمية والوطنية غير المتوقعة لكن أيضا لأنه يضمن الاستدامة على المدى الطويل وتحقيق مستويات نمو أكثر شمولا.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

في الفترة بين عامي 2000 و 2021، زادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف بمقدار 0.5 نقطة مئوية في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من 15% إلى 15.5%، وبنسبة 5.5 نقطة مئوية في مجموعة بلدان المنظمة الأقل نموا، من 11.4% إلى 16.9%. وعلى الرغم من أن بلدان المنظمة شهدت تحسنا، فإن الهدف المتمثل في زيادة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة ومضاعفة

حصتها في مجموعة بلدان المنظمة الأقل نموا ليس من المتوقع أن يتحقق بحلول عام 2030 وخصوصا إذا ما تواصلت وتيرة التقدم المسجلة حتى الآن. لذلك، تبقى الحاجة إلى مستويات استثمار أكبر قائمة في بلدان المنظمة لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن النفقات المخصصة للبحث والتطوير تشهد زيادة مستمرة على مستوى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام، إلا أن جميع بلدان المنظمة التي تتوفر البيانات بشأنها لا تزال تسجل معدلات دون المتوسط العالمي في 2021. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة في مجال البحث والتطوير لتعزيز القدرات البحثية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وقد زادت حصة صناعة التكنولوجيا المتوسطة إلى المتقدمة والتكنولوجيا المتقدمة في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بنسبة 1.6 نقطة مئوية من 30.7% المسجلة عام 2000 إلى 32.3% عام 2020 في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي المقابل، شهد العالم تراجعا بنسبة 0.5 نقطة مئوية من 45.6% المسجلة عام 2000 إلى 45.1% عام 2020. ونظرا لارتفاع المتوسط العالمي بشكل كبير عن متوسط المنظمة، فإن الدعم القوي والفعال لأنشطة البحث والتطوير والابتكار على مستوى السياسات العامة من القضايا المطلوبة والضرورية في هذه البلدان لسد الفجوات التنموية القائمة بين بلدان المنظمة وبقية العالم.

وتم تسجيل اتجاه تراجعي في كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) الناتجة عن الصناعات التحويلية في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وقد قُدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بالأسعار الثابتة للدولار عام 2015 بمعدل 0.7 كلغ في مجموعة بلدان المنظمة عام 2020، ما يمثل تراجعا بمعدل 0.3 كلغ عن معدل عام 2000. وبلغ المتوسط العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع معدل 0.4 كلغ لكل دولار أمريكي عام 2020 بالمقارنة مع قيمته البالغة 0.5 كلغ المسجلة عام 2000.

أهداف التنمية المستدامة غير ذات الأولوية (6-7 و10-12 و14-17)

بينما سجل تقدم معتدل في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي (هدف التنمية المستدامة 6)، والطاقة النظيفة بأسعار معقولة (هدف التنمية المستدامة 7)، والحياة تحت البحار (هدف التنمية المستدامة 14)، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية (هدف التنمية المستدامة 16)، لم تكن الوتيرة قوية بما يكفي لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، سجل التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة 10 و 11 و 15 و 17 على مستوى مجموعة بلدان المنظمة وتيرة بطيئة جدا تكاد تكون راكدة. وفي المقابل، شكلت قلة البيانات بخصوص هدف التنمية المستدامة 12 تحديات أثرت على عملية تحليل شامل للتقدم المحرز على مستوى هذا الهدف. ويعرض الجدول 2 تقييم للتقدم المحرز حسب الأهداف لجميع أهداف التنمية المستدامة التي يغطيها التقرير.

تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يقيم هذا القسم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وباستخدام البيانات المتاحة منذ عام 2000، يتم تقدير مدى سرعة إحراز مجموعة بلدان المنظمة للتقدم نحو تحقيق هدف معين من أهداف التنمية المستدامة، وما إذا كانت هذه الوتيرة كافية لتحقيق الهدف المعني بحلول عام 2030 أو قبل ذلك بالنسبة للمقاصد المحددة كميا والقابلة للقياس. وفي الحالات المتبقية، يتم مقارنة اتجاه المؤشر بالاتجاه المرغوب فيه بناء على بعض العتبات المحددة مسبقا.

ويبين الشكل 1 كيفية تفسير تقييم اتجاهات المؤشرات الوارد في الجدول 1 والجدول 2 على شكل نظام رباعي الأسهم. ويبين اتجاه الأسهم ما إذا كان من المقرر تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 استنادا إلى البيانات المتاحة.

الشكل 1: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة.

↑	↗	→	↓	:
يقصد بالسهم المتجه للأعلى "على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة" أو "تقدم كبير في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة".	يظهر السهم المتجه إلى الشمال الشرقي "تقدم متواضع في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، لكن هذا التقدم غير كاف لتحقيق الهدف بحلول عام 2030.	ويعكس السهم المتجه يمينا "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" مما يجعل الهدف بعيد المنال بحلول عام 2030.	يبين السهم المتجه إلى الأسفل اتجاها غير مواتيا ويفسَّر على أنه "تحرك بعيد عن تحقيق هدف التنمية المستدامة".	يظهر العمود أن حساب الاتجاه غير ممكن بسبب نقص البيانات.

ويعتمد التحليل على الاتجاه المرغوب فيه والذي يمكن أن يكون معاكسا للاتجاه الذي يتحرك فيه المؤشر. فعلى سبيل المثال، يمثَّل تراجع معدل البطالة أو نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي بسهم متجه نحو "الأعلى"، لكون التراجع في هذين المؤشرين يعني التقدم نحو تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة. تعرض منهجية تقييم المؤشرات بشكل مفصل في القسم الفرعي التالي.

يغطي التقرير جميع أهداف التنمية المستدامة، سواء ذات أولوية أم لا. ولا تتيح النتائج الواردة في التقرير الحالي إمكانية مقارنته بتقرير العام السابق، حيث يغطي التحليل مجموعة موسعة من مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ضوء البيانات الجديدة المتاحة. ومع ذلك، فإن البيانات عن الأهداف غير متاحة بشكل متوازن، وبالتالي قد لا تعكس النتائج الصورة الكاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واستنادا إلى البيانات المتاحة، يشير الجدول 1 إلى أن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي لن تحقق أيا من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 إذا استمرت على نفس الوتيرة القائمة. وبالرغم من تسجيل تقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) و 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية) و 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع) و 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) و 7 (طاقة

نظيفة وبأسعار معقولة) و 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) و 14 (الحياة تحت البحار والمحيطات) و 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، تبقى هذه المستويات غير كافية لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بحلول عام 2030.

وبخصوص هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) وهدف التنمية المستدامة 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) وهدف التنمية المستدامة 10 (التقليص من معدلات عدم المساواة) وهدف التنمية المستدامة 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) وهدف التنمية المستدامة 15 (الحياة على الأرض) وهدف التنمية المستدامة 17 (الشراكات)، فقد تم تسجيل وتيرة تقدم جد بطيئة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا ما يجعلها تحيد عن المسار الصحيح صوب تحقيق هذه الأهداف التنموية الستة.

الجدول 1: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

أهداف التنمية المستدامة	هل ذات أولوية؟	الاتجاه
الهدف 1: القضاء على الفقر	نعم	↗
الهدف 2: القضاء على الجوع	نعم	→
الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة	نعم	↗
الهدف 4: التعليم الجيد	نعم	↗
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	نعم	:
الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي	لا	↗
الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	لا	↗
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	نعم	→
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	نعم	↗
الهدف 10: التقليص من أوجه عدم المساواة	لا	→
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	لا	→
الهدف 12: أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة	لا	:
الهدف 13: العمل من أجل المناخ	نعم	:
الهدف 14: الحياة تحت البحار والمحيطات	لا	↗
الهدف 15: الحياة على الأرض	لا	→
الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية	لا	↗
الهدف 17: الشراكات	لا	→

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاه بتاريخ 10/08/2023 من قاعدة البيانات الإحصاءات لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

يوجد نقص في البيانات يحول دون إجراء تحليل شامل حول أهداف التنمية المستدامة 5 و 12 و 13. وبالتالي سيعرض التقرير التقديرات الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي في الإصدارات المستقبلية بمجرد توفر إمكانية

الوصول إلى البيانات على قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

يظهر الجدول 2 تقييما للتقدم المحرز حسب المقاصد المختارة في التحليل. وبشكل عام، يتبين أن متغيرات الأهداف والمقاصد متقاربة. ومع ذلك، لوحظ وجود بعض الاختلافات. أولا ، على الرغم من التقدم الكبير المحرز في تلبية إمكانيات الحصول على خدمات الطاقة، فإن وتيرة التقدم في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ليست واعدة في هدف التنمية المستدامة 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

ثانيا، أحرزت المنظمة تقدما على مستوى الحصول على الخدمات المالية. بيد أن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، وإنتاجية العمالة، ومعدل البطالة، والشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET) في هدف التنمية المستدامة 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) حيث وتيرة التقدم بطيئة للغاية. كما تتراجع المجموعة أيضا إلى الوراء فيما يتعلق بكفاءة الموارد المادية.

ثالثا، في حين أن التقدم المحرز غير كاف بشأن حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي، وحصة التصنيع عالي التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع، يبدو أن نسبة السكان الذين تغطيهم شبكات الجيل الثالث للهاتف الخلوي (G3) تسير على المسار الصحيح في هدف التنمية المستدامة 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية).

منهجية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يجري تطبيق أسلوبين لعرض التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة. ويركز أسلوبي التقييم هذين على التطورات عبر فترات زمنية محددة وليس على الوضع الراهن للمؤشرات. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف الرئيسي لتقييم التقدم المحرز في قياس ما إذا كان مؤشر معين قد اتجه في مسار تحقيق هدف التنمية المستدامة المقصود أو حاد عن ذلك.

يتم تقدير التقدم المحرز على مستوى مقاصد أهداف التنمية المستدامة من خلال مقارنة قيمة المؤشر عام 2000 أو أقرب سنة متاحة مع قيمة نفس المؤشر عام 2022 أو آخر سنة متاحة قبل 2022 استنادا إلى معدل النمو السنوي الأسي. ثم يحسب التقدم العام لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي باعتباره المتوسط الحسابي لجميع المؤشرات التي يمكن تقدير التقدم المحرز بشأنها. وفي هذا التقدير، يغطي كل هدف الحد الأقصى من المقاصد ذات مؤشرات مع بيانات حول أكثر من 50% من البلدان ويتم تمثيل كل مقصد بمؤشر واحد على الأقل.

ونظرا لكون عدد قليل فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة هي التي تتوفر على مقاصد واضحة المعالم وقابلة للقياس الكمي، فقد تم تطوير أسلوبين لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجدول 2: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة و أهداف بلدان منظمة التعاون الإسلامي

أهداف التنمية المستدامة	الاتجاه
الهدف 1: القضاء على الفقر	↗
الفقر المدقع	↗
الحماية الاجتماعية	↗
الوصول إلى الخدمات الأساسية	↗
المرونة تجاه الكوارث	↗
تعبئة الموارد من أجل التعليم	→
الهدف 2: القضاء على الجوع	→
نقص التغذية	→
سوء التغذية	→
الاستثمار في الزراعة	→
الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة	↗
الوفيات النفاسية	↗
وفيات الأطفال	↗
الأمراض المعدية	→
الأمراض غير المعدية والصحة النفسية	→
استهلاك الكحول	→
الوفيات بسبب حوادث السير	→
الصحة الإنجابية	→
التغطية الصحية	↗
الوفيات بسبب التسمم غير المتعمد	↗
مكافحة التبغ	↗
تغطية التحصين	↗
كثافة العاملين في مجال الصحة	↗
الهدف 4: التعليم الجيد	↗
معدل الإكمال	↗
المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	↗
المساواة في الحصول على التعليم	↑
معلمين أكفاء	↗

الجدول 2: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

أهداف التنمية المستدامة	الاتجاه
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	:
المرأة في ريادة الأعمال	↑
الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي	↗
مياه آمنة صالحة للشرب	↗
إمكانية الوصول إلى النظافة	↗
كفاءة استخدام المياه	↗
الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	↗
الوصول إلى خدمات الطاقة	↑
حصة الطاقة المتجددة	→
كفاءة الطاقة	→
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	↗
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	→
النمو الاقتصادي حسب الفرد	→
النمو في إنتاجية العمل	→
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	↓
معدل البطالة	→
معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب	→
الوصول إلى الخدمات المالية	↗
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	↗
حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي	→
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	↗
البحث والتطوير	↗
التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة	→
تغطية شبكات الجيل الثالث على الهاتف المحمول	↑
الهدف 10: التقليص من أوجه عدم المساواة	→
الشمول الاقتصادي	→
عدم المساواة على مستوى الدخل	→
اللاجئون حسب بلد المنشأ	→
تكاليف التحويلات النقدية	↗

الجدول 2: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

أهداف التنمية المستدامة	الاتجاه
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	→
الإسكان والخدمات الأساسية	→
المرونة تجاه الكوارث	↗
جودة الهواء	→
الهدف 12: أنماط استهلاك و إنتاج مسؤولة	:
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	↓
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	↗
الهدف 13: العمل من أجل المناخ	:
المرونة تجاه الكوارث	↗
الهدف 14: الحياة تحت البحاروالمحيطات	↗
التلوث البحري	↑
حفظ الموارد البحرية	↗
صيد الأسماك المستدام	↗
الهدف 15: الحياة على الأرض	→
النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية	→
الإدارة المستدامة للغابات	→
النظم الإيكولوجية للجبال	→
خطر انقراض الأنواع	→
الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية	↗
جرائم القتل العمد	↗
المعتقلون غير المحكوم عليهم	→
الرشوة	↗
الإنفاق الحكومي	↗
الهدف 17: الشراكات	→
الميزانية المحلية التي تمولها الضرائب المحلية	→
خدمة الديون	↗
متوسط التعريفات العالمية المرجحة	↗
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	↗

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاه بتاريخ 10/08/2023 من قاعدة البيانات الإحصاءات لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

وبالنسبة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية، تتم مقارنة الاتجاه المقدّر الحالي لكل مؤشر مع الاتجاه المطلوب أو النظري الضروري للوصول إلى المقصد الكمي. وبالنسبة للمؤشرات التي ليس لها مقاصد كمية، يتم تطبيق المعدل السنوي للتقدم لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستخدم كل من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2023)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (2023)، وتقرير التنمية المستدامة (Sachs et al., 2023) استراتيجيات مماثلة.

الطريقة 1: مؤشرات ذات مقاصد كمية

وتضم هذه الطريقة ثلاث خطوات. في الخطوة 1، يتم أولا حساب الاتجاه الراهن المقدر لكل مؤشر استنادا إلى معدل النمو السنوي الأسي (EAGR)، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$\mathrm{EAGR_a} = \frac{\ln\left(\mathrm{A_t}/\mathrm{A_{t_0}}\right)}{\mathrm{t} - \mathrm{t_0}}$$

أين $\mathrm{t_0}$ = السنة الأساس، t = أحدث سنة، $\mathrm{A_{t_0}}$ = قيمة المؤشر في السنة الأساس، $\mathrm{A_t}$ = قيمة المؤشر في أحدث سنة.

وبما أن العديد من المتغيرات تتغير بشكل مستمر وليس بالتدرج، يتم اختيار EAGR لقياس التقدم على مستوى عملية التتبع.EAGR يقيس وتيرة واتجاه تطور مؤشر معين. ويعتمد على بيانات السنة الأولى والأخيرة من الفترة الزمنية الخاضعة للتحليل، التي يجب ألا تقل عن 5 سنوات.

وفي الخطوة الثانية، يتم حساب الاتجاه المطلوب أو النظري اللازم للوصول إلى المقصد الكمي باستخدام المعادلة التالية:

$$\mathrm{EAGR_r} = \frac{\ln\left(\mathrm{B_{t_1}}/\mathrm{A_{t_0}}\right)}{\mathrm{t_1} - \mathrm{t_0}}$$

علما أن:$\mathrm{t_0}$ = السنة الأساس، $\mathrm{t_1}$ = السنة الهدف، $\mathrm{A_{t_0}}$ = قيمة المؤشر في السنة الأساس، $\mathrm{B_{t_1}}$ = قيمة المؤشر في السنة الهدف.

وفي الخطوة الأخيرة يتم حساب نسبة النمو الفعلي إلى معدل النمو المطلوب على النحو التالي:

$$\mathrm{R_{a/r}} = \frac{\mathrm{EAGR_a}}{\mathrm{EAGR_r}}$$

وعلى أساس هذه العملية الحسابية النهائية، إذا بلغت نسبة معدل النمو الفعلي إلى معدل النمو المرغوب فيه 100% أو أكثر، فإن المؤشر يظهر "تقدما كبيرا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" وتكون بذلك مجموعة بلدان المنظمة على المسار الصحيح لتحقيق مقصد الهدف في ظل المؤشر ذي الصلة. وإذا كانت النسبة في حدود 50% على الأقل، لكنها أقل من 100%، فإن الاتجاه يظهر "تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، وإذا كانت النسبة 0% على الأقل، لكنها أقل من 50%، فإن الاتجاه يظهر "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق

الهدف" وهذا ما يجعل تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 أمرا بعيد المنال. وتشير النسب السلبية إلى أن الاتجاه يسير في المسار المعاكس وتعتبر "تحرك بعيد عن هدف التنمية المستدامة". ويعرض الشكل 2 هذه المنهجية.

في هذا الأسلوب، يشار إلى المقاصد الكمية صراحة في أهداف التنمية المستدامة. والاستثناء الأول هو المقصد المتمثل في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير المصنفة ضمن مجموعة البلدان الأقل نموا (LDCs). وبالنسبة لهذه البلدان، يُحدَّد المقصد في نسبة 5% سنويا للحصول على مقارنة أفضل في ظل منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لكون هذا المؤشر قد تم قياسه بالفعل كمعدل نمو سنوي، يتم استخدام المتوسط الحسابي لفترة 2000-2021 كـ $EAGR_a$. الاستثناء الثاني هو معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل. ويتم تطبيق نفس مقاصد ومنهجية معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص مُشغَّل بالنسبة لهذا المؤشر. للحصول على نتائج معقولة من الحسابات التي تم إجراؤها، جرى افتراض ما يلي:

- فإذا كان مقصد مؤشر معين هو 0%، (على سبيل المثال نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي)، فإن قيمة المقصد 1% تدل على التموقع في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة ذي الصلة. وعلاوة على ذلك ، إذا كانت نقطة البيانات الأولى هي 0 في مؤشر ما، فسيتم اختيار النقطة الأولى غير الصفرية كسنة الأساس.
- وبالمثل، إذا تم تعيين الهدف على 100%، فسيتم افتراض القيمة المستهدفة 95% لأنها تحافظ بالفعل على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 2: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية

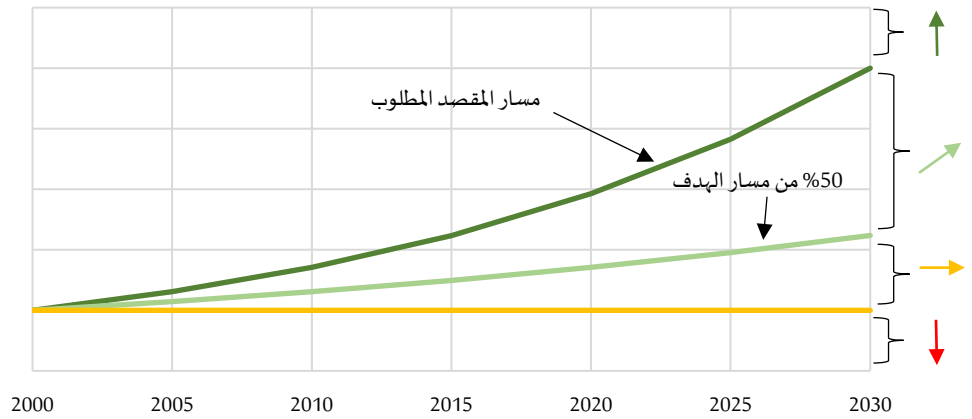

الطريقة 2: مؤشرات بدون مقاصد كمية

تقوم عملية تقييم اتجاهات المؤشرات التي لا تتضمن مقاصد كمية على معدل النمو السنوي الأسي ((EAGR، باستخدام الصيغة التالية:

$$EAGR = \frac{\ln(A_t/A_{t_0})}{t - t_0}$$

علما أن: t_0 = السنة الأساس، t = أحدث سنة، A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة الأساس، A_t = قيمة المؤشر في أحدث سنة. وتعتمد على بيانات السنة الأولى والأخيرة من الفترة الزمنية الخاضعة للتحليل، التي يجب ألا تقل عن خمس سنوات.

وتعد مقارنة اتجاه المؤشر مع الاتجاه المراد تحقيقه الطريقة الوحيدة الممكنة لتقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمؤشرات التي لا تندرج ضمن مقاصد محددة. وتتم مقارنة معدل النمو السنوي الملحوظ بالعتبات التالية:

- يعتبر التغيير بنسبة 2% أو أكثر سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما كبيرا نحو هدف التنمية المستدامة"؛
- ويعتبر التغيير بأكثر من 1% ولكن أقل من 2% (بما في ذلك 1%) سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما معتدلا نحو هدف التنمية المستدامة"؛
- كما يعتبر التغيير بأكثر من 0% ولكن أقل من 1% (بما في ذلك 0%) سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما راكدا نحو هدف التنمية المستدامة"؛
- ويعتبر التغيير في الاتجاه المعاكس "حركة بعيدا عن هدف التنمية المستدامة".

الشكل 3: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية

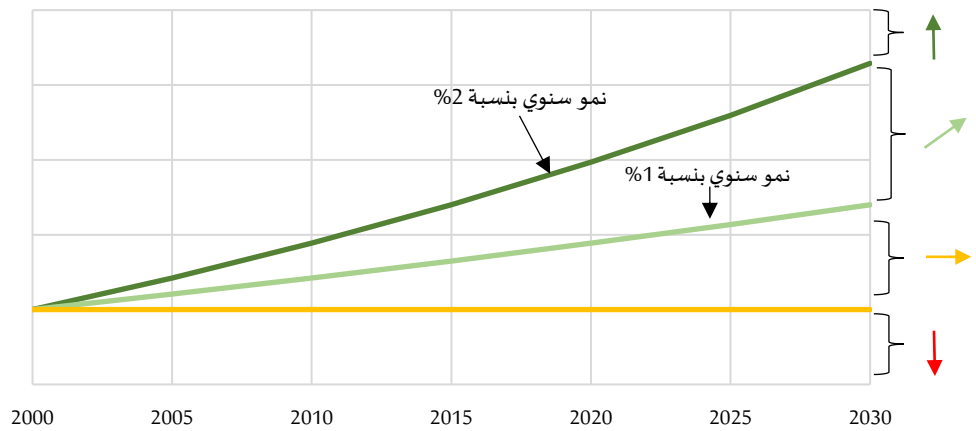

وتوفر استراتيجية العتبة هذه متغيرات كافية تسبب في تواجد عدد كاف من الدول في كل الفئات الأربع. ويعتمد المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2023) استراتيجية عتبة مماثلة لكن مع عتبات أصغر. ويعرض الشكل 3 المنهجية الخاصة بالمؤشرات بدون المقاصد الكمية.

منهجية حساب متوسط المعدلات على مستوى الهدف

يتم إدراج قيم التقدم المحرز المُقدَّرة للمؤشرات في دالة للدرجات لحساب متوسط التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقديريا. ويتم حساب متوسط الدرجات على مستوى الهدف كمتوسط حسابي لدرجات المؤشرات المختارة لرصد الهدف المعني. وتتراوح درجات هذه النتائج على مستوى الهدف بين 0 (أسوأ درجة) و 4 (أفضل درجة) تماشيا مع النظام الرباعي الأسهم للإشارة إلى تقييم التقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة. تستخدم دوال تحديد الدرجات حدودا فاصلة أوسع نطاقا من العتبات المستخدمة في حساب EAGR و $R_{a/r}$ وذلك للسماح بمستوى أكبر من التغير في الدرجات. وصممت كلتا العتبتين في تناسق تام لضمان أن تتمتع المؤشرات التي تتوفر على المقاصد الكمية والتي لا تتوفر عليها بنفس الوزن عند حساب متوسط الدرجات على مستوى الهدف.

بالنسبة للمؤشرات التي تتوفر على مقاصد كمية، يتم أولا تطبيع كل اتجاهات المؤشرات على درجة من 0 إلى 4 خطيا. وتتلقى المؤشرات المتناقصة قيمة تتراوح بين 0 و 1 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة -50% أو أقل فإنها تحصل على درجة 0. وتتلقى اتجاهات المؤشرات التي تظهر "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تتراوح بين 1 و 2 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 0% فإنها تحصل على درجة 1. وتتلقى المؤشرات التي تظهر "تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تتراوح بين 2 و 3 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 50% فإنها تحصل على درجة 2. وبالنسبة للمؤشرات التي تظهر"تقدما كبيرا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" أو "على المسار الصحيح"، فهي تتلقى قيما تتراوح بين 3 و 4 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 100% فإنها تحصل على درجة 3 وإذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 150% أو أكثر فإنها تحصل على درجة 4. وتتلقى المؤشرات التي تتجه في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة المعني درجة 3.5 بالضبط لأنها متوسط مجال 3-4. وتبقى دالة الدرجة ككل خطية بشكل مستمر.

بالنسبة للمؤشرات التي لا تتوفر على مقاصد كمية، يتم ضبط اتجاه كل مؤشر بالمثل على مقياس من 0-4 تماشيا مع النظام الرباعي الأسهم للإشارة إلى تقييم التقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة. وتتلقى المؤشرات المتناقصة قيمة تتراوح بين 0 و 1 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 1-% أو أقل فإنها تحصل على درجة 0. وتتلقى اتجاهات المؤشرات التي تظهر "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تتراوح بين 1 و 2 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 0% فإنها تحصل على درجة 1. وتتلقى المؤشرات التي تظهر "تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تتراوح بين 2 و 3 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 1% فإنها تحصل على درجة 2. وبالنسبة للمؤشرات التي تظهر"تقدما كبيرا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"، فهي تتلقى قيما تتراوح بين 3 و 4 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 2% فإنها تحصل على درجة 3 وإذا سجلت EAGR نسبة 3% أو أكثر فإنها تحصل على

درجة 4. وتتلقى المؤشرات التي تتجه في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة المعني درجة 3.5 بالضبط لأنها متوسط مجال 3-4. وتبقى دالة الدرجة ككل خطية بشكل مستمر.

لحساب اتجاه الهدف العام، يتم تقدير درجة المستوى المستهدف أولا باستخدام المتوسط الحسابي للمؤشرات حيث يتم قياس تقدم الهدف بمؤشرات متعددة. وخلاف ذلك، يتم أخذ درجة المؤشر على أنها النتيجة المستهدفة. ثم يتم حساب درجات الأهداف الإجمالية كمتوسط حسابي للقيم التي تم إلغاؤها لمقاصد. ويتوافق المتوسط المتراوح بين 0 و 1 مع "حركة بعيدا عن هدف التنمية المستدامة"، وبين 1 و 2 مع "تقدم بطيئ في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، وبين 2 و 3 مع "تقدم متواضع في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، وبين 3 و 4 مع "تقدم كبير في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة". ويتم التبليغ بشأن الاتجاهات على مستوى الهدف الإنمائي فقط إذا كانت بيانات الاتجاه متوفرة بخصوص ثلاثة مقاصد على الأقل تحت هدف محدد.

المؤشرات المتاحة غير كافية لحساب متوسط درجة ذات مغزى بالنسبة للأهداف التنموية 5 و12 و13. وهذا هو السبب في ترميز اتجاهاتها بالرمز ":". وتعرض الجداول المتاحة في الملحق 2 القائمة الكاملة للمؤشرات المستخدمة لحساب اتجاهات أهداف التنمية المستدامة إلى جانب مصدر البيانات وقيم المقاصد ذات الصلة، إن وجدت.

هدف التنمية المستدامة 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الفقر حرمان واضح من الرفاه وذو صلة بسوء الحالة الصحية وتدني مستويات التعليم وتفشي البطالة. وكنتيجة لذلك يخسر الفقراء الفرص لإبراز كامل إمكاناتهم وليكونوا مفيدين في مجتمعاتهم ولتحقيق الرفاهية في الحياة. وفي أدبيات اقتصاديات التنمية، تفترض نظرية "فخ الفقر" المستخدمة على نطاق واسع أن الاقتصادات منخفضة الدخل، خاصة في أقل البلدان نموا، غالبا ما تكون عالقة في دائرة الفقر. وفي هذا الصدد، لا غنى عن وضع التدابير الضرورية في مجال السياسات من أجل التوزيع العادل والفعال للموارد المتاحة على الحكومات الوطنية/ دون الوطنية، وكذلك لتحسين التعاون فيما بين القطاعات مع التركيز بشكل خاص على التعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الاحتياجات الأولية العامة للناس.

والقضاء على الفقر عبارة، في المقام الأول، عن مجموعة من التدابير التي تغطي أهدافا اجتماعية وإنسانية من جهة وأهدافا اقتصادية من جهة أخرى. ويرمي هدف التنمية المستدامة 1 إلى القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله بحلول عام 2030. ويدعو هذا الهدف إلى تمتع جميع فئات السكان من حقوق متساوية في الوصول للموارد. ويشمل الهدف التخفيف من الفقر المدقع وغيره من أشكال الفقر الاقتصادي، وتنفيذ خطط الحماية الاجتماعية، وتعزيز الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، وبناء القدرة على الصمود، والتقليل من حالات التعرض للظواهر المناخية الحادة والهشاشة إزاءها، ووضع استراتيجيات تنموية لصالح الفقراء تأخذ في الحسبان الاعتبارات الجنسانية.

وبشكل عام، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما متواضعا في القضاء على الفقر المدقع وأشكال الفقر الأخرى المشمولة في هدف التنمية المستدامة 1، لكن هذا المستوى من التقدم غير كاف لتحقيق هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام 2030.

بذل المزيد من الجهود المكثفة في القضاء على الفقر أمر ضروري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الفقر المدقع هو العيش بالاعتماد على دخل دون خط الفقر المحدد دوليا. وقد تم تحديد خط الفقر الدولي في دولار واحد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية (PPP) لعام 1985 وقد دخل هذا المعيار حيز التنفيذ بشكل منتظم منذ عام 1990. وليس من السهل تعريف الفقر بشكل دقيق نظرا لتغير الظروف الاقتصادية وتطورها المستمر، لذلك يجب تعديل المعايير ذات الصلة بالفقر وفقا لذلك. وفي هذا الصدد، تم في عام 2008 رفع خط الفقر الدولي إلى 1.25 دولار أمريكي في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005 وظل هذا الرقم معتمدا طوال فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) التي انتهت في عام 2015. وبينما كان المقياس الأول المتمثل في "دولار واحد لليوم" قائما على متوسط ثمانية من أشد البلدان فقرا، فإن معدل 1.25 دولار في اليوم يمثل متوسط خطط الفقر الوطني لأفقر 15 بلدا في العالم استنادا إلى مستويات استهلاك الفرد فيها. ويتم تعريفه حاليا على أنه النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار أمريكي يوميا حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017 (UNSD, SDG metadata).

ومنذ عام 2000 حتى عام 2019، تراجعت نسبة سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي من معدل 29.3% إلى 8.5%. وستواصل النسبة في الانخفاض إلى 8.2% في عام 2020 و 7.8% في عام 2021 بناء على توقعات ما قبل الجائحة. ومع ذلك، أدى الظهور المفاجئ لجائحة كوفيد-19 إلى تراجع الإنجازات في التخفيف من حدة الفقر بشكل كبير مما تسبب في زيادة نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 9.1% عام 2021 (World Bank, 2022). ومن المتوقع أن يكون لكل من الجائحة والصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا وارتفاع التضخم في جميع أنحاء العالم والآثار الاقتصادية المترتبة عن ذلك تداعيات سلبية لبضع سنوات قادمة على الأقل في محاولات التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام.

الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%)، 2000 مقابل 2021

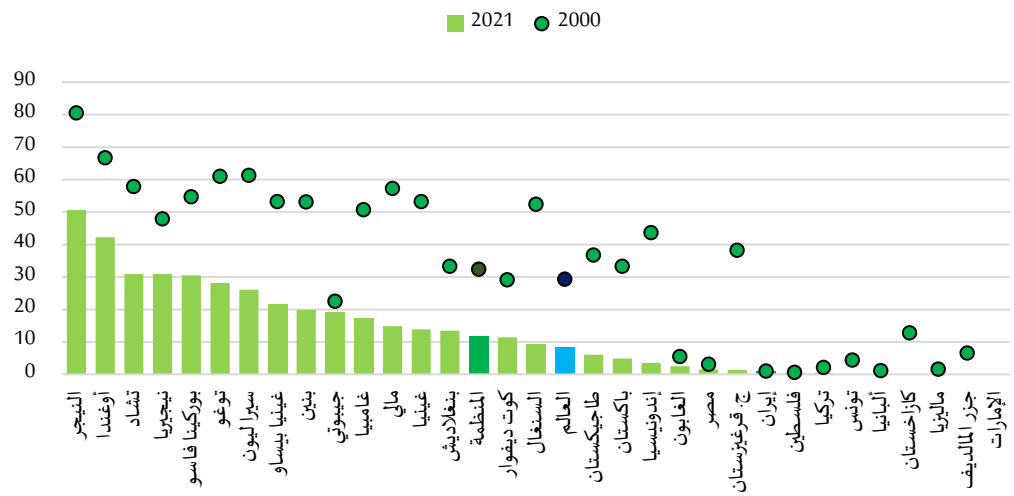

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

ويهدف مقصد أهداف التنمية المستدامة 1.1 إلى القضاء التام على الفقر المدقع بحلول 2030. وحسب البيانات المتاحة عن 30 بلد عضو في منظمة التعاون الإسلامي، عاش حوالي 32.3% من سكان المنظمة بأقل من 2.15 دولارا أمريكيا في اليوم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبحلول عام 2021، تراجع هذا الرقم إلى 11.8% من إجمالي السكان. وعلى المستوى القطري، حققت تسعة بلدان أعضاء في المنظمة (ألبانيا وكازاخستان وماليزيا والمالديف والإمارات العربية المتحدة وتونس وتركيا وفلسطين وإيران) المقصد الإنمائي 1.1 (القضاء على الفقر المدقع) اعتبارا من عام 2021 أو سجلت نسبا أقل بكثير من 1%. وبحلول عام 2030، يُتوقع أن يحقق بلدان آخران في المنظمة، وهما جمهورية قرغيزستان ومصر، المقصد الإنمائي 1.1. وفي المقابل، استنادا إلى أحدث البيانات، كان أكثر من 40% من السكان في النيجر وأوغندا وتشاد ونيجيريا وبوركينافاسو يعيشون في ظروف تتسم بالفقر المدقع (الشكل 4).

ينبغي أن تمتد تغطية المعاشات التقاعدية لتشمل شريحة أكبر من السكان الذين يخضعون للمعاش التقاعدي

تشمل نظم الحماية الاجتماعية مخططات قائمة وغير قائمة على الاشتراكات لصالح الأطفال، والنساء الحوامل وحديثي الولادة، والأشخاص في سن العمل، وكبار السن، وضحايا الإصابات المهنية والأشخاص ذوي الإعاقة. كما توفر أرضيات الحماية الاجتماعية مستوى أساسيا على الأقل في جميع حالات الطوارئ الرئيسية مدى الحياة على النحو المحدد في توصية أرضيات الحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202) المشار إليها في هدف التنمية المستدامة 3.1 (UNSD, SDG metadata).

الشكل 5: نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشًا (%)، 2000 مقابل 2021

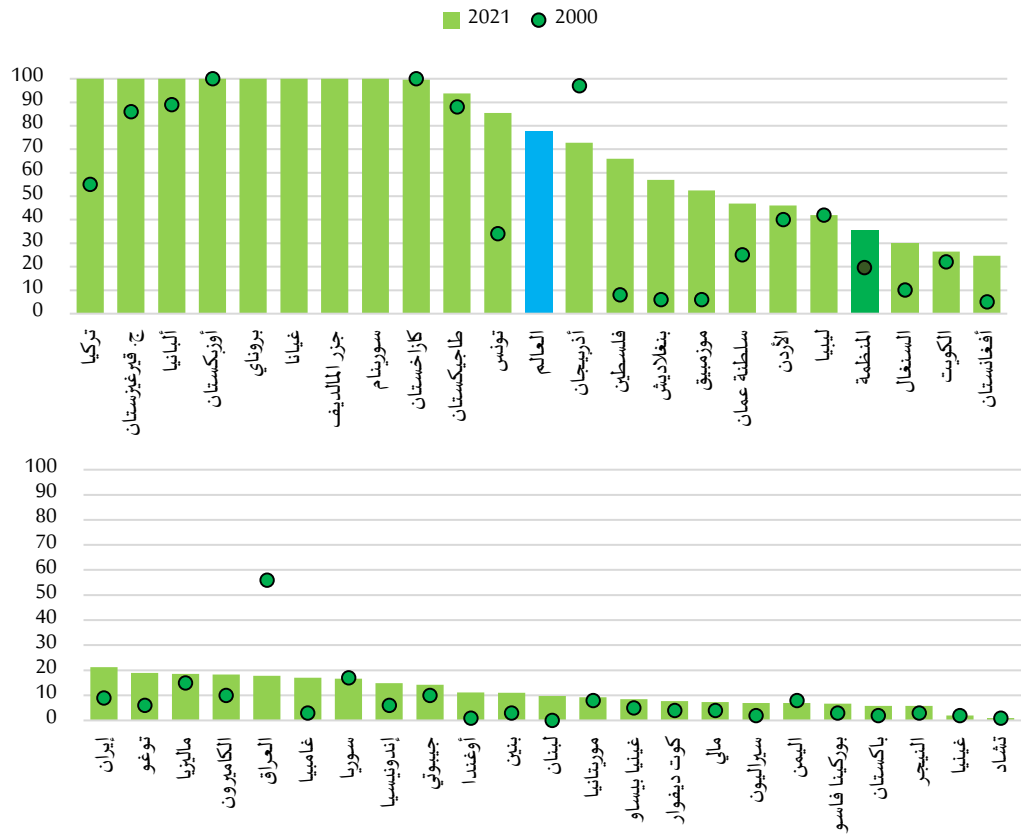

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

ويبين الشكل 5 نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا. واستنادا إلى البيانات المتاحة عن 40 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، ارتفعت نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا تقاعديا في مجموعة بلدان المنظمة من 19.5% المسجلة عام 2000 إلى 35.3% في عام 2021، في حين أن

المتوسط العالمي بلغ معدل 77.5% في 2020. وفي عام 2021، حصلت تسعة بلدان أعضاء (تركيا وجمهورية قرغيزستان وألبانيا وأوزبكستان وبروناي دار السلام وغيانا والمالديف وسورينام وكازاخستان) على تغطية بنسبة %، تلتها طاجيكستان (93.7%) ثم تونس (85.4%). وبحلول عام 2030، يُتوقع أن تحقق فلسطين وتونس وبنغلاديش وموزمبيق تغطية بنسبة 100% إذا ظلت وتيرة التقدم بين عامي 2000 و 2021 كما هي بعد ذلك. وبشكل عام، حققت مجموعة بلدان المنظمة تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالسكان الذين تجاوزوا سن التقاعد والذين يستفيدون من مدفوعات المعاشات التقاعدية (الشكل 5).

ينبغي توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب ليشمل جميع السكان

في عام 2022، أتاح 31 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي إمكانية الاستفادة من خدمات المياه الصالحة للشرب لأكثر من 90% من سكانها، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي. وعلى مستوى فرادى البلدان الأعضاء، وفرت تمانية من بلدان المنظمة (البحرين وبروناي دار السلام والكويت وليبيا والمالديف وقطر وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة) لجميع سكانها إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب في عام 2022 (الشكل 6). وبحلول عام 2030، يُتوقع أيضا أن يستفيد 39 بلدا عضوا في المنظمة من فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب إذا ما استمر منحى التقدم الحالي على نفس الوتيرة. وعلى النقيض من ذلك، فإن مقدار ثلث السكان على الأقل في 15 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي لا يستفيدون من الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب في عام 2022 (الشكل 6).

بلدان منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للرفع من مخصصات إجمالي الإنفاق العام الموجهة للتعليم لحدود 15% - 20%

تعد التعبئة الفعالة للموارد الحكومية عنصرا أساسيا في استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر. فالتعليم والصحة وغيرهما من قطاعات الخدمات الاجتماعية، تعتبر عناصرا ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ونظرا لأن هدف التنمية المستدامة 1.أ.2 لا يذكر على وجه التحديد مقصدا قابلا للقياس الكمي، فقد تم استخدام بعض الأهداف المرجعية التي وضعتها الوثائق الدولية ذات الصلة كمقاصد مرجعية لتحليلنا. وفي هذا الصدد، تدعو وثائق خطة التعليم بحلول 2030 وإعلان إنتشون وإطار عمل تنفيذ هدف التنمية المستدامة 4 جميعها إلى تخصيص إجمالي الإنفاق العام على التعليم في حدود 15%-20%؛ أي ما يعادل في المتوسط 4% حتى 6% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

وقد زادت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حجم إنفاقها على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام من 14.6% المسجلة عام 2000 إلى 16.2% في عام 2021، وحققت بذلك الهدف الذي حدده إعلان إنتشون. وانخفض عدد بلدان المنظمة التي تتراوح معدلات نفقاتها على التعليم بين 15% و 20% أو أكثر من إجمالي الإنفاق العام بشكل طفيف من 26 بلدا المسجل عام 2000 إلى 23 من أصل 47 بلدا تتوفر البيانات بشأنها في 2021 (الشكل 7).

الشكل 6: نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب، (%)، 2000 مقابل 2022

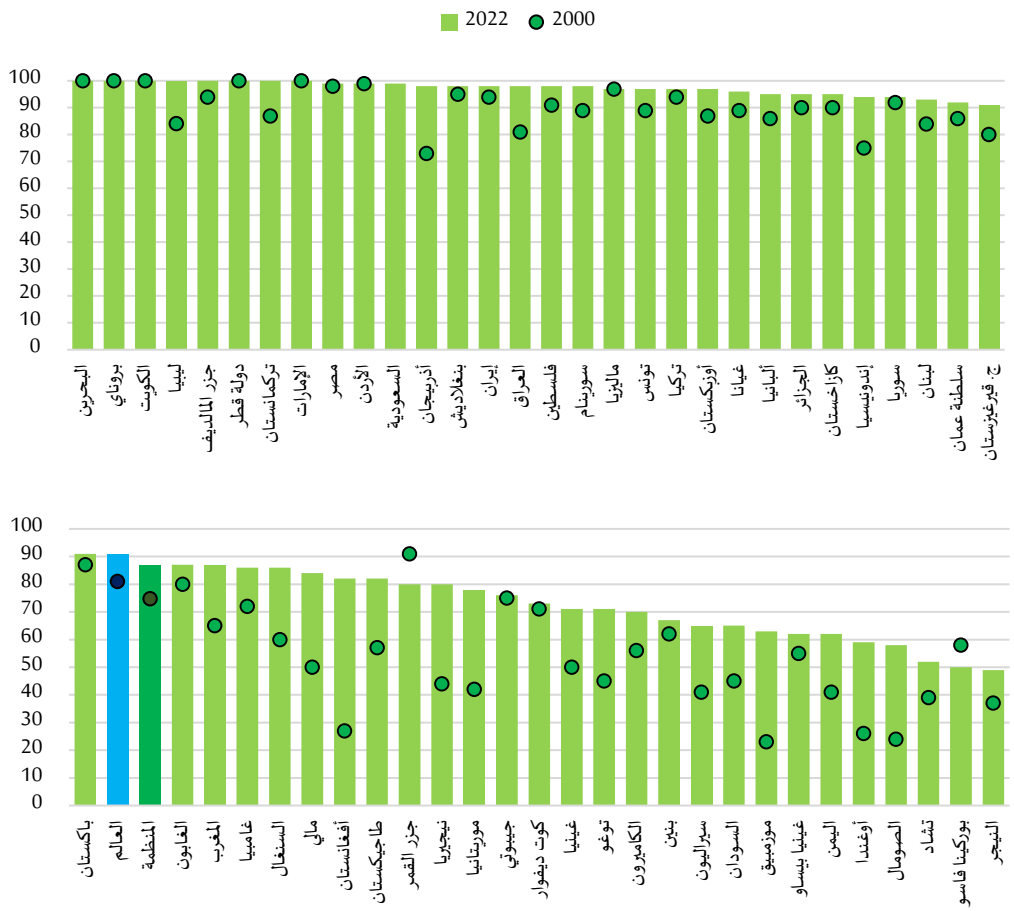

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي اتجهت نحو الانخفاض في الفترة 2000-2021، حققت تسعة منها (موزمبيق وفلسطين والمغرب وغيانا وتونس والغابون وتوغو وماليزيا وكوت ديفوار) النطاق المطلوب المتمثل في 15% -20% فيما يتعلق بحصة الإنفاق على التعليم في إجمالي الإنفاق العام في 2021. وفي المقابل، زادت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم في إجمالي الإنفاق العام في 23 بلدا عضوا بمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة 2000-2021. وكان التقدم المحرز ملحوظا بشكل كبير في ستة بلدان أعضاء في المنظمة (غينيا بيساو وتركيا والجزائر وإندونيسيا وسيراليون وطاجيكستان) بمعدل تقدم سنوي يزيد عن 2% في نفس الفترة (الشكل 7).

الشكل 7: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%)، 2000 مقابل 2021

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاه بتاريخ 10/08/2023 من قاعدة البيانات الإحصاءات لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

هدف التنمية المستدامة 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تعاني فئة كبيرة من الناس من الجوع في جميع أنحاء العالم، وهو أحد أبرز أسباب الوفاة في البلدان المنخفضة الدخل. فالعديد من الأطفال على الصعيد العالمي يعانون من نقص التغذية وهذا ما يجعلهم عرضة لمشاكل صحية خطيرة تتجلى بالدرجة الأولى في طبيعة نموهم البدني والمعرفي. وهذا بدوره من العوامل المعيقة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا. ويندرج تحت عدف التنمية المستدامة 2 عددا من المقاصد التي تدعو إلى التخفيف من حدة التداعيات المتعلقة بالجوع أو القضاء عليها، بالتركيز، على سبيل المثال لا الحصر، على تعزيز حصول الجميع على الأغذية المغذية، والرفع من مستوى إنتاجية الجهات المنتجة للمواد الغذائية، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة ومستدامة، والاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الزراعة.

وقد أظهرت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، وهذه الوتيرة بطيئة جدا توحي بدرجة صعوبة تحقيق الهدف بحلول عام 2030. ولما كان عدد كبير من الأشخاص لا يزالون يعانون من نقص التغذية ونسبة مهمة من الأطفال يعانون من الهزال والتقزم، فإن الاستخدام الرشيد للموارد المائية والأراضي والتكنولوجيا وغيرها من الموارد الطبيعية والبشرية وحسن إدارتها لإنتاج ما يكفي من الغذاء من الأمور التي لا مناص منها في سبيل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 بحلول عام 2030. واليوم بات تحقيق هذه المقاصد أمرا أكثر تعقيدا بحكم الآثار السلبية على إنتاج الغذاء وتوريده المترتبة عن تفشي جائحة كوفيد-19 والصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا وارتفاع التضخم في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، من شأن زيادة مستويات التمويل والاستثمار، لا سيما من خلال الدعم الحكومي والتعاون الدولي، المساهمة في تحسين الإنتاجية في مجال الإنتاج الغذائي. وفي هذا الصدد، يتعين إيلاء اهتمام خاص بالشركات الزراعية الصغيرة وصغار المزارعين.

هناك حاجة إلى مزيد من التقدم نحو القضاء على نقص التغذية

يهدف مقصد أهداف التنمية المستدامة 2.1 إلى القضاء التام على انتشار نقص التغذية بحلول عام 2030. ولقياس التقدم المحرز في هذا الباب، يتم الاعتماد على المؤشر المتعلق بنسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالي السكان، وهو مؤشر مستخدم على نطاق واسع. كما يحدد نسبة السكان الذين يستهلكون بانتظام كمية غير كافية من الطعام لدرجة حرمانهم من التمتع بعيشة طبيعية وحياة سليمة صحيا، ويقاس ذلك بمعدل السعرات الحرارية التي يتناولها الأفراد. ويمكن لعمر الأفراد ووزنهم وطولهم ومستويات نشاطهم والخصائص الديمغرافية للسكان في بلد معين تحديد المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2020، تراجع معدل انتشار نقص التغذية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة من 15.6% إلى 11.2% من إجمالي السكان. بينما انخفض المتوسط العالمي من 13.1% إلى 9.8% خلال نفس الفترة. ووفقا للبيانات المتاحة عن 45 بلدا عضوا في المنظمة، حققت ستة منها (الجزائر وأذربيجان وكازاخستان وماليزيا وتركيا وأوزبكستان) مقصد "القضاء على نقص التغذية بحلول عام 2030" بتسجيل نسبة من السكان الذين يعانون من نقص التغذية تبلغ أقل من 2.5% من إجمالي عدد سكانها اعتبارا من

عام 2020. وزيادة على ذلك، يُتوقع أن يحقق بلدان آخران من أعضاء المنظمة (تركمانستان وكوت ديفوار) المقصد المحدد بحلول عام 2030. لكن أداء باقي بلدان المنظمة لن يكون كافيا لتحقيق هذا المقصد إذا واصلت تسجيل معدلات متواضعة على مستوى القضاء على نقص التغذية. وفي الوقت نفسه، أظهرت 9 بلدان أعضاء في المنظمة من أصل 45 تتوفر عنها البيانات تراجعا على مستوى التصدي لانتشار نقص التغذية (الشكل 8).

الشكل 8: انتشار نقص التغذية (%)، 2001 مقابل 2020

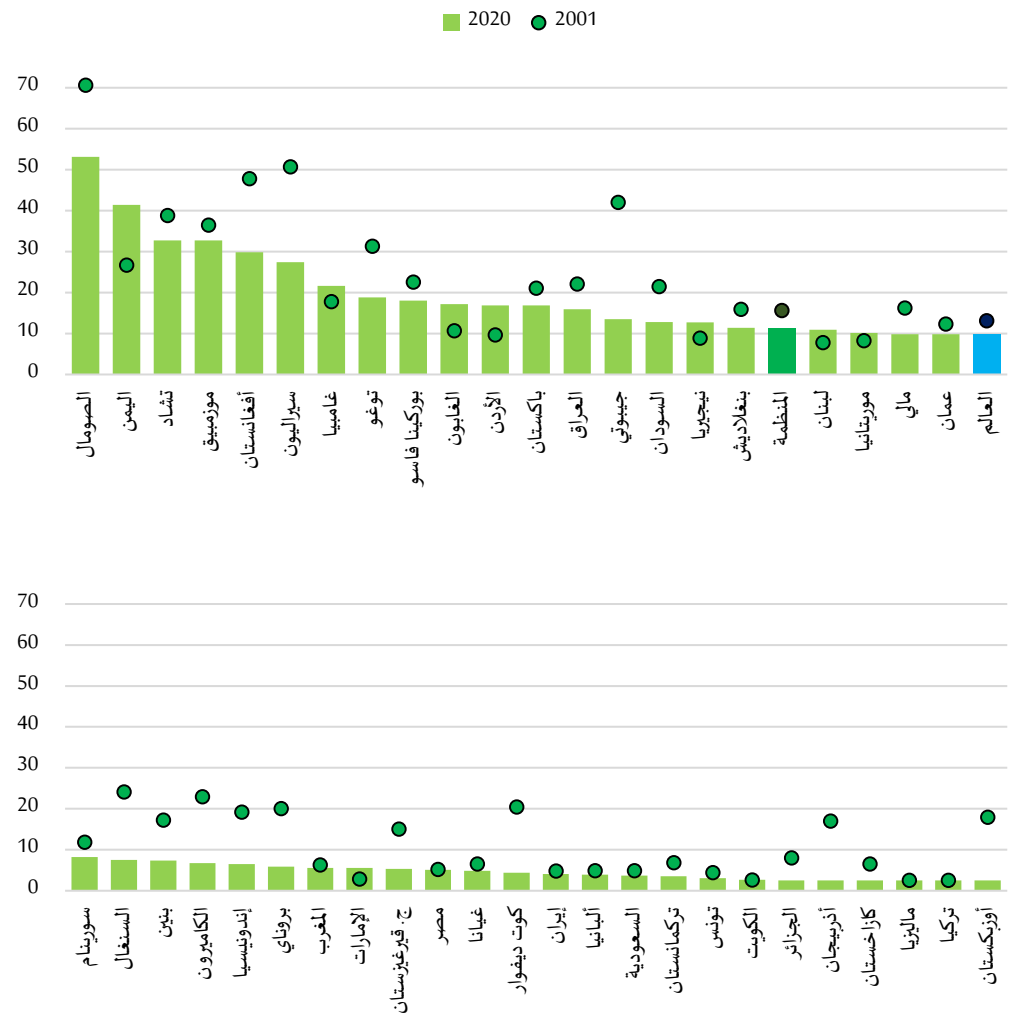

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

يتراجع التقزم والهزال لدى الأطفال، ولكن ليس بما يكفي لإنهاء جميع أشكال سوء التغذية

إن انتشار سوء التغذية بمختلف أشكاله (فرط الوزن والهزال والتقزم) يقيس الجزء المتعلق بالنتيجة على مستوى الجوع على عكس نقص التغذية الذي يحدد السبب. ومن المهم جدا دراسة مسألة التقزم من مختلف الجوانب لأنه أحد العوامل المتسببة في الوفيات في صفوف الأطفال. فالأطفال الذين يعانون من التقزم قد يشوب جسدهم بعض النقص من حيث الطول الطبيعي وقد لا ينمو دماغهم للمستوى الطبيعي للقدرات المعرفية (WHO, 2017). وبينما يتمثل مقصد أهداف التنمية المستدامة على المدى المتوسط في التقليص من معدل انتشار تقزم الأطفال بنسبة 40% بحلول عام 2025 بالمقارنة بمستويات معدله المسجل في 2012، فإن المقصد الطويل الأجل هو القضاء على التقزم/الهزال/فرط الوزن وجميع أشكال سوء التغذية في صفوف الأطفال بحلول عام 2030.

الشكل 9: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%)، 2000 مقابل 2022

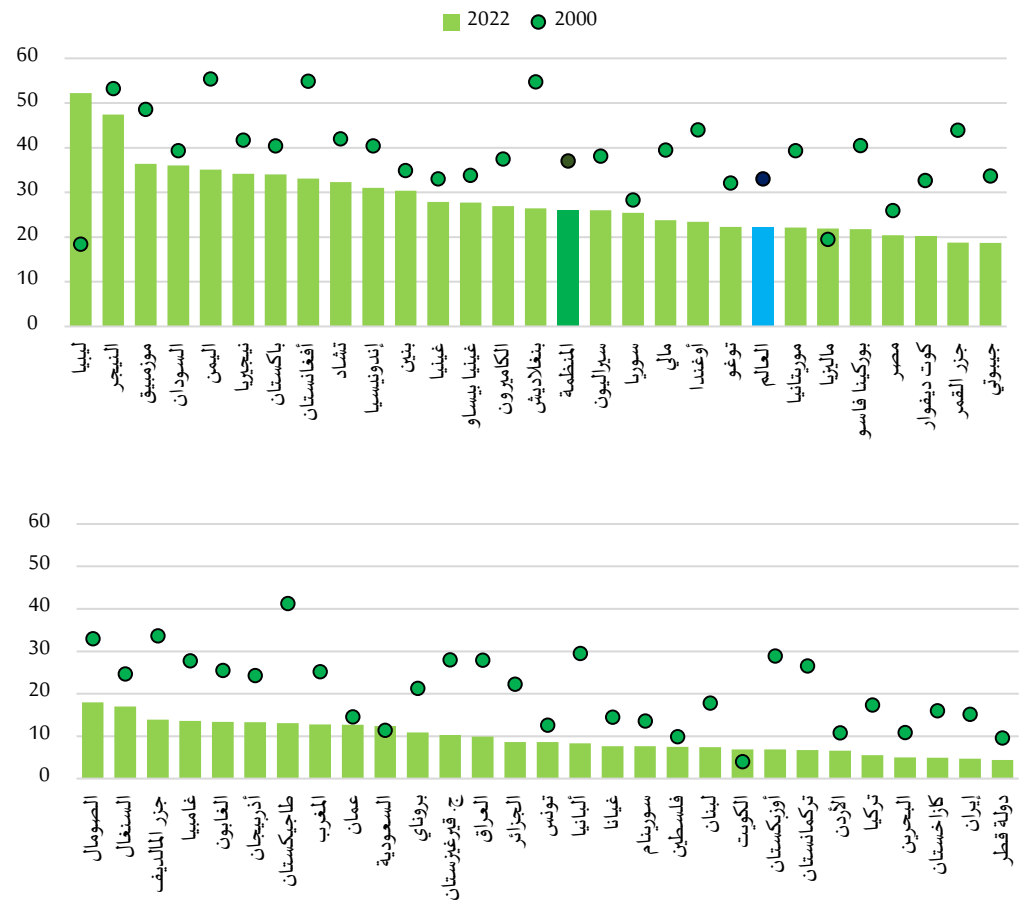

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وقد سجلت مجموعة بلدان المنظمة تراجعا في نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد بين عامي 2000 و 2022، بحيث أصبح المعدل 26% بدل 37%. وعلى نفس المنوال، انخفض المتوسط العالمي أيضا من 33% إلى 22.3% خلال نفس الفترة. وعلى المستوى القطري، لم يحرز للأسف أي بلد عضو في المنظمة تقدما كافيا قد يؤدي إلى القضاء التام على التقزم في صفوف الأطفال بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت أربعة من بلدان المنظمة وضعا متدهورا منذ عام 2000 (الشكل 9). كما لوحظت قصص مماثلة على مستوى "انتشار زيادة الوزن (الوزن قياسا إلى الطول > 2+ حسب الانحرافات المعيارية لمتوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل" و "انتشار الهزال (الوزن قياسا إلى الطول < 2- حسب الانحرافات المعيارية لمتوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل)" في صفوف الأطفال دون سن الخامسة من العمر. ولن تحقق أي من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقريبا مقصد إنهاء جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 إذا ما استمرت وتيرة التقدم المحرز حتى الآن.

يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة التمويل في المشاريع البحثية لتعزيز الزراعة المستدامة.

يدعو المقصد 2.أ إلى زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة بحلول عام 2030، بما في ذلك التشجيع على المزيد من الأبحاث والتطوير التكنولوجي والنهوض بالبنية التحتية وتطوير بنوك الجينات الحيوانية والنباتية لا سيما في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، يُحَدد مؤشر التوجه الزراعي (AOI) من خلال قسمة نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة على حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من 1 فذلك يعني أن الحصة التي يستفيد منها قطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي أعلى من قيمته الاقتصادية. أما إذا كانت قيمة المؤشر أدنى من 1 فهذا يشير إلى تركيز منخفض على الزراعة، وإذا كانت قيمة المؤشر تعادل 1 فهذا يدل على الحياد الحكومي في تخصيص النفقات لقطاع الزراعة (UNSD, SDG metadata).

وفي عام 2021، سجلت الكويت وحدها (1.1) من أصل 41 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها البيانات، قيمة أعلى من 1 على مؤشر التوجه الزراعي، تلتها كازاخستان (0.8) وبنغلاديش (0.6) وأذربيجان (0.5) والبحرين (0.5) ثم غيانا (0.5). وفي المقابل، أظهرت 23 بلدا عضوا في المنظمة انخفاضا على مستوى هذا المؤشر خلال فترة 2001-2021 (الشكل 10).

الشكل 10: مؤشر التوجه الزراعي، 2001 مقابل 2021

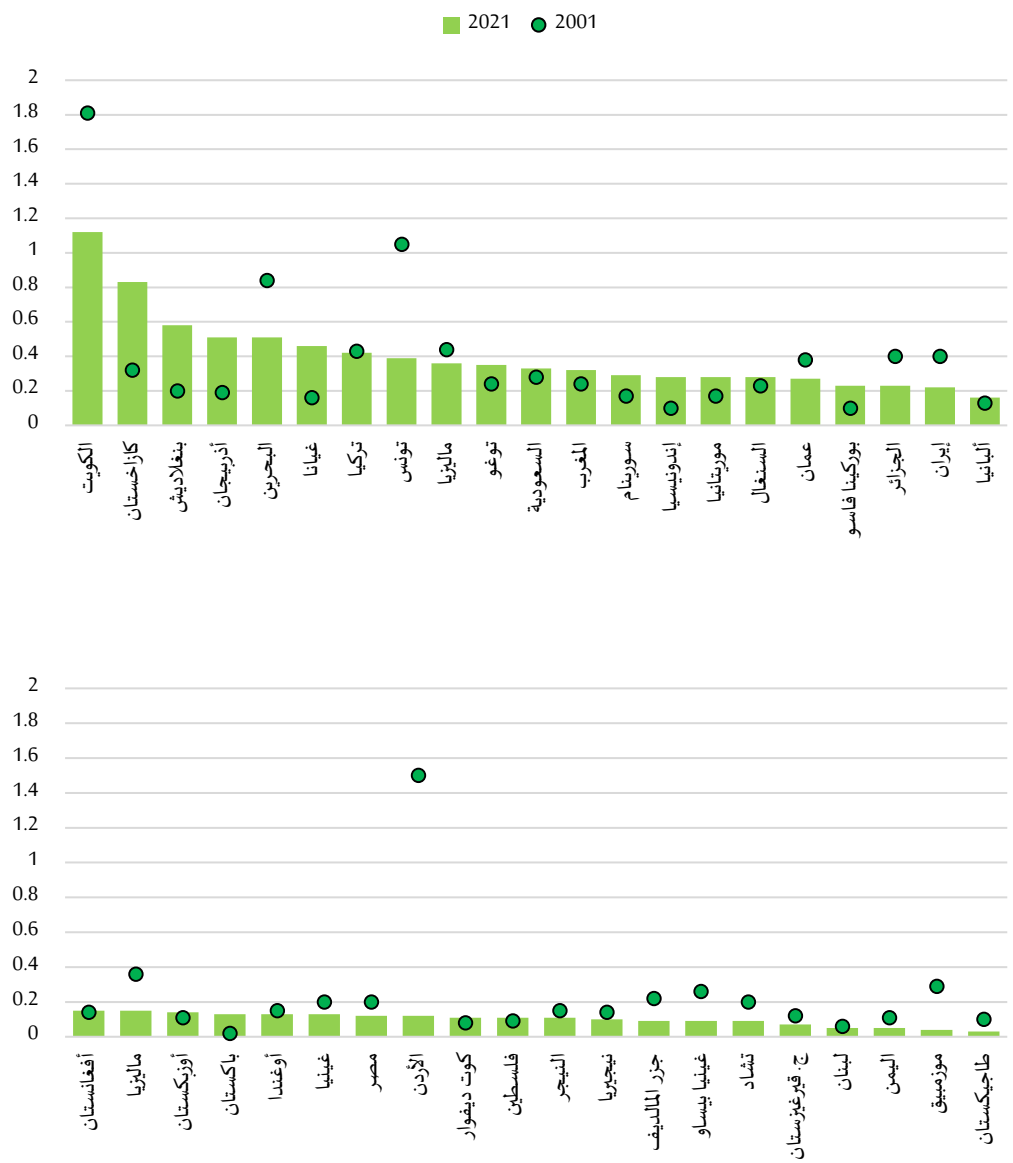

المصدر: البيانات المستخرجة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

هدف التنمية المستدامة 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تعتبر الصحة حقا أساسيا من حقوق الإنسان وشرطا مسبقا وعاملا دافعا لأهداف التنمية المستدامة الأخرى بفضل متانة صلتها بالجوانب الأخرى للتنمية المستدامة، أي المياه والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والسلام والاستقرار. وباختصار، تساهم صحة الناس ورفاهيتهم في إرساء الأساس للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وقد سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام تقدما متواضعا صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة 3، ولكن هذا المستوى من التقدم لا يكفي لتحقيق الهدف بحلول عام 2030.

على الرغم من التحسن، لا تزال الوفيات النفاسية مرتفعة في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يعرَّف معدل الوفيات النفاسية (MMR) بأنه عدد الوفيات النفاسية أثناء فترة زمنية محددة لكل 100.000 ولادة حية، فهو يوضح مخاطر حدوث الوفاة النفاسية بالنسبة إلى عدد المواليد الأحياء ويعكس بشكل أساسي مخاطر الوفاة في فترة حمل واحدة أو ولادة حية واحدة (UNSD, SDG metadata).

انخفضت نسبة الوفيات النفاسية في العالم من 339 في عام 2000 إلى 223 (لكل 100.000 مولود حي) في عام 2020، وفي نفس الوقت، انخفض تقدير معدل الوفيات النفاسية لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير من 484 في عام 2000 إلى 340 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية في عام 2020.

تهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى الحد من معدل الوفيات النفاسية في العالم إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية. وعلى مستوى فرادى البلدان، أحرزت 24 بلدا من منظمة التعاون الإسلامي تقدما ملحوظا في هذا الصدد حيث سجلت كل منها أقل من 70 حالة وفاة لكل 100.000 مولود حي من الوفيات النفاسية في عام 2020. ومن بينها، كانت تركمانستان والكويت وقطر وألبانيا والإمارات العربية المتحدة الأفضل أداء بتسجيل أقل من 10 وفيات لكل 100.000 ولادة حية. وفي الوقت نفسه، سجلت معدلات الوفيات النفاسية في 13 بلدا عضوا في المنظمة بما في ذلك تشاد ونيجيريا وغينيا بيساو والصومال وأفغانستان وغينيا وبنين أكثر من 500 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية في نفس العام (الشكل 11).

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز بين عامي 2000 و 2020، انخفض معدل الوفيات النفاسية بشكل ملحوظ بأكثر من 100 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية في 26 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي مع تسجيل سيراليون (1.240) وأفغانستان (726) وغينيا بيساو (575) لأعلى انخفاضات معدل الوفيات النفاسية بأكثر من 500 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية. ومع ذلك، لوحظت بعض زيادات طفيفة في معدل الوفيات النفاسية في خمسة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وهي لبنان والكويت وليبيا وبروناي وسوريا خلال الفترة قيد النظر (الشكل 11).

الشكل 11: معدل الوفيات النفاسية (لكل 100.000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2020

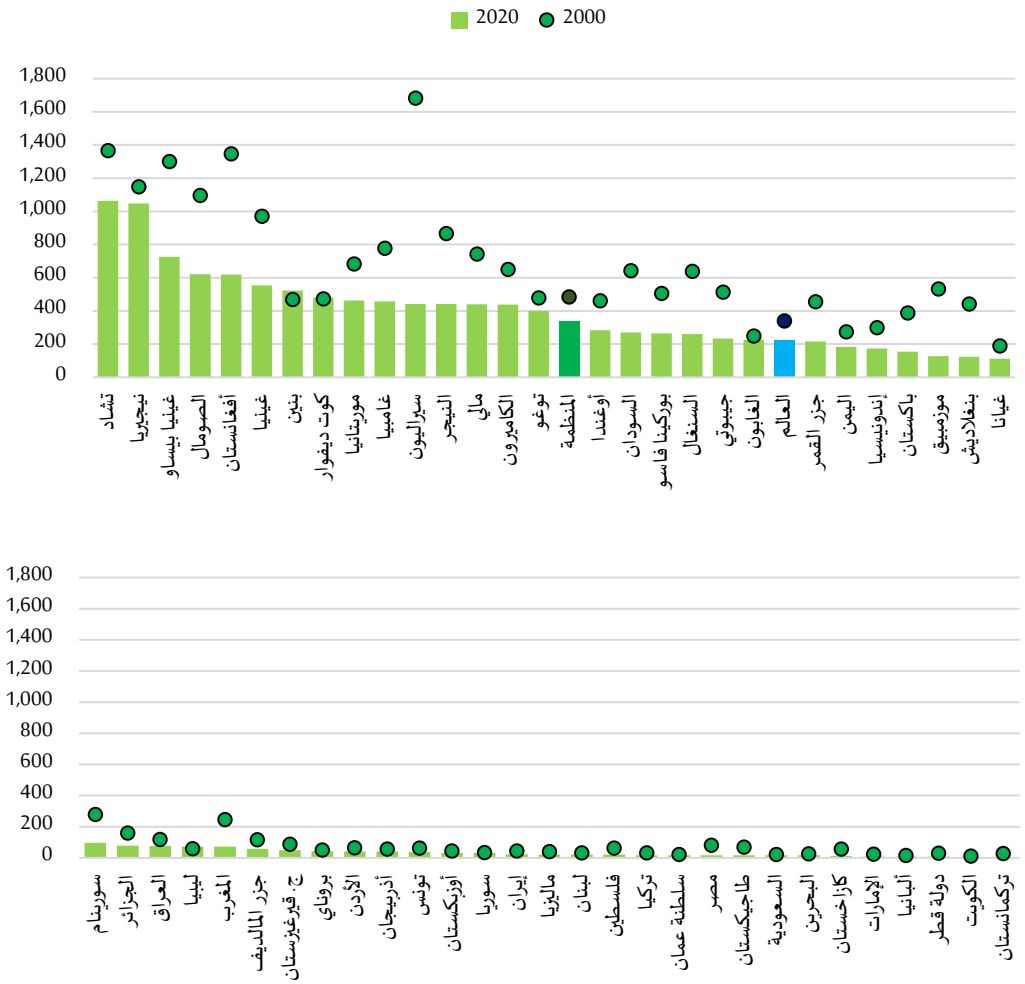

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

لا تزال وفيات الأطفال دون سن الخامسة في معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير من المقصد المحدد

يبين معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (U5MR) احتمالية وفاة طفل مولود في سنة أو فترة معينة قبل بلوغه سن الخامسة، معبر عنه لكل 1,000 مولود حي (UNSD, SDG metadata).

ويعتبر معدل الوفيات في صفوف الأطفال دون سن الخامسة مؤشر نواتج حيوي بالنسبة لصحة الطفل ورفاهه. وتدأب الصحة العامة على رصده عن كثب لأنه يوضح وصول الأطفال والمجتمعات إلى التدخلات الصحية الأساسية مثل التلقيح والعلاج الطبي للأمراض المعدية والتغذية الكافية. كما تتوخى خطة التنمية المستدامة لعام

2030 إنهاء وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تجنبها بحلول عام 2030 وتهدف البلدان أيضا إلى خفضها إلى ما لا يقل عن 25 لكل 1.000 ولادة حية.

وعلى الرغم من التدخلات التي تعمل بها البلدان لخفض معدل وفيات الأطفال، تم قياس معدل الوفيات عند الأطفال دون سن الخامسة بمقدار 56 حالة وفاة لكل 1.000 مولود حي، أي أكثر من ضعف المقصد المحدد إلى حدود عام 2021 في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وقياس حوالي 38 حالة وفاة لكل 1.000 مولود حي على مستوى العالم في نفس العام. ومع ذلك، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في كل من مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم من 101 إلى 56 و 76 إلى 38 حالة وفاة لكل 1.000 مولود حي بين عامي 2000 و 2021 على التوالي (الشكل 12).

الشكل 12: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، كلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2021

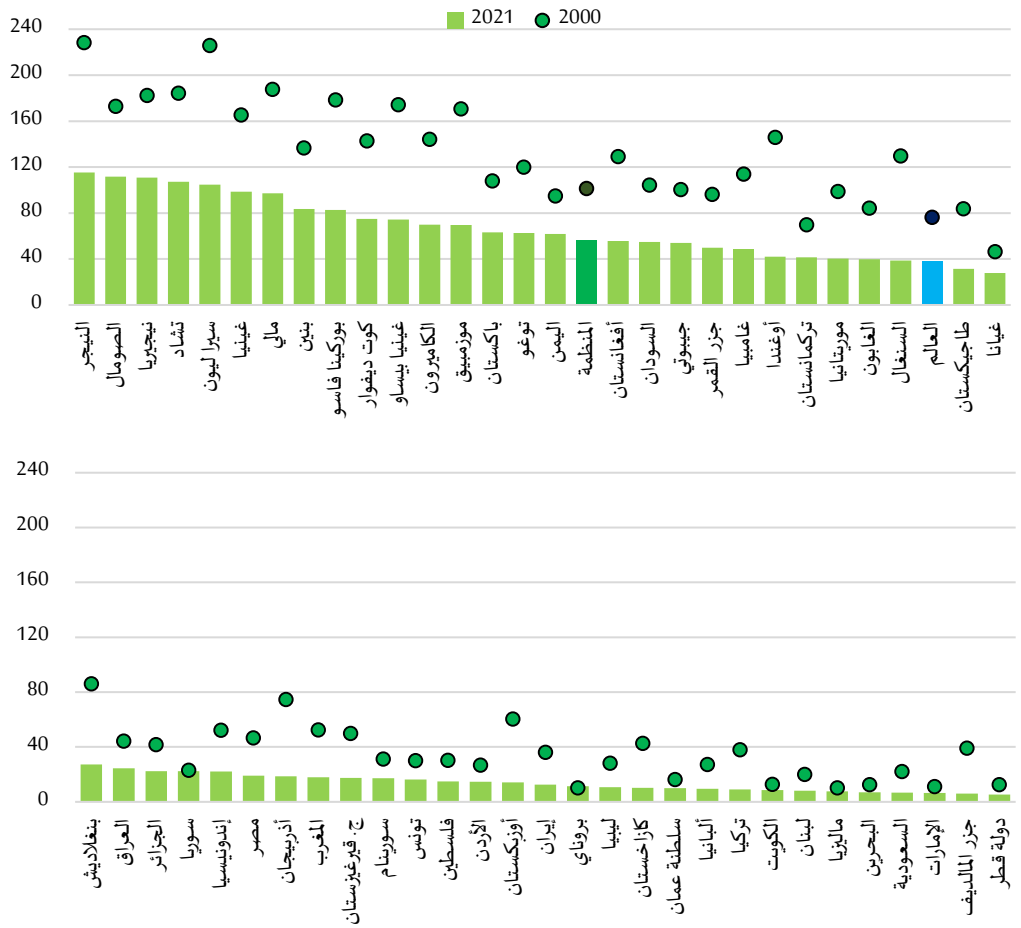

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وعلى المستوى القطري، حقق 28 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي بالفعل هذا المقصد اعتبارا من عام 2021، ومن بينها سجلت (قطر، جزر المالديف، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين، ماليزيا، لبنان، الكويت، وتركيا) ما لا يقل عن 10 حالات وفاة لكل 1.000 ولاجة حية في صفوف الأطفال دون سن الخامسة. وعلى الجانب الآخر، لا تزال حالات الوفاة أكثر من ثلاثة أضعاف المقصد المحدد في 10 من بلدان أعضاء في المنظمة (الشكل 12).

لوحظت مستويات تقدم متباينة في التغطية الصحية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تعتبر التغطية الصحية الشاملة (UHC) مؤشرا يتم الإبلاغ عنه على مقياس غير موحد يتراوح من 0 إلى 100، والذي يتم حسابه كمتوسط هندسي لـ14 مؤشرا تتبعيا لتغطية الخدمات الصحية مصنفة ضمن الفئات العامة الأربع التالية، وهي "الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل" و "الأمراض المعدية" و "الأمراض غير المعدية" و "القدرة على تقديم الخدمات والوصول إليها" (UNSD, SDG metadata).

الشكل 13: مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة، 2000 مقابل 2021

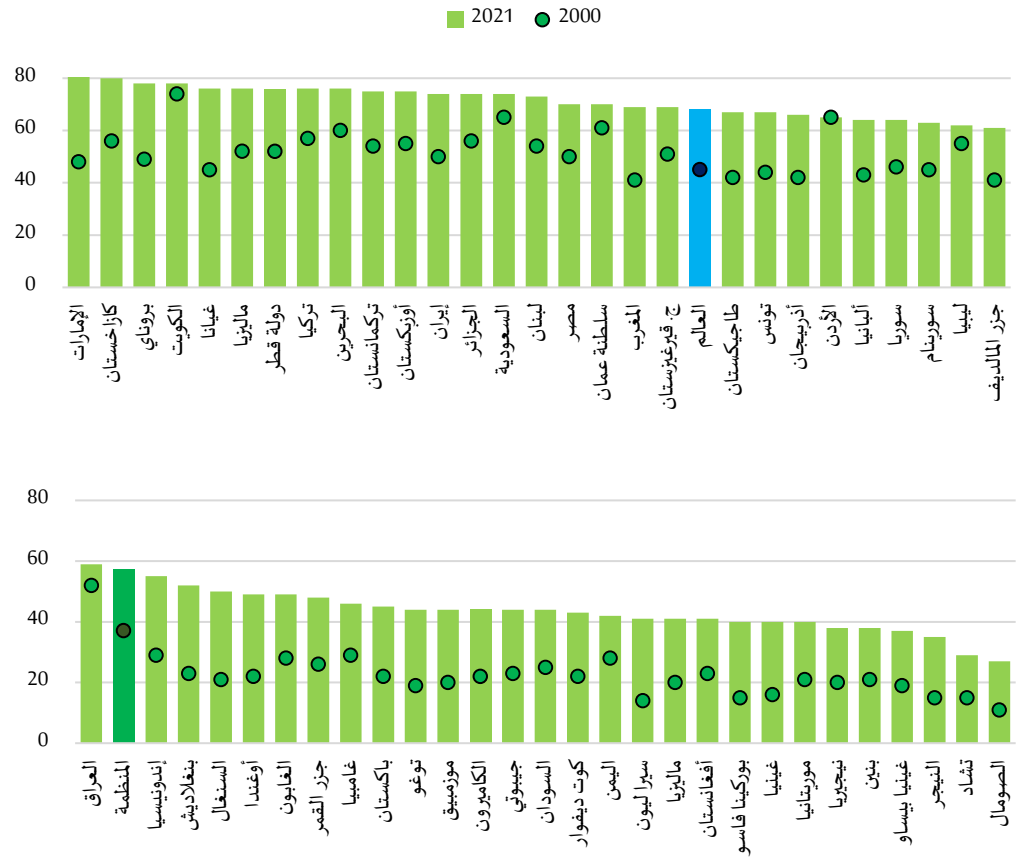

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وتحسنت قيم تغطية خدمات التغطية الصحية الشاملة على صعيدي العالم ومجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2021 مرتفعة من 45 إلى 68 و 37 إلى 57 على التوالي. ولوحظ تحسن كبير في قيم مؤشر تغطية الخدمات بالتغطية الصحية الشاملة في 33 بلدا عضوا في المنظمة على مدى العقدين الماضيين، حيث زادت قيم مؤشرها بمقدار 20 نقطة وأكثر. ومع ذلك، أظهر مؤشر تغطية الخدمات بالتغطية الصحية الشاملة في بلدان المنظمة تباينا كبيرا كذلك حيث بلغ نطاقه 55 نقطة ما بين الإمارات العربية المتحدة (التي سجلت أعلى قيمة بلغت 82 نقطة) والصومال (التي سجلت أدنى قيمة بلغت 27 نقطة) (الشكل 13).

انخفضت تغطية التحصين ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي خلال جائحة كوفيد-19

تشير نسبة السكان المستهدفين الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على التحصين ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي إلى النسبة المئوية من الرضع الذين يبقون على قيد الحياة والذين تلقوا الجرعات الثلاث من لقاح يحتوي على مضاد الخناق والكزاز والسعال الديكي في سنة معينة (UNSD, SDG metadata).

الشكل 14: نسبة السكان المستهدفين ذوي إمكانية الوصول إلى لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي، (%)، 2000 مقابل 2021

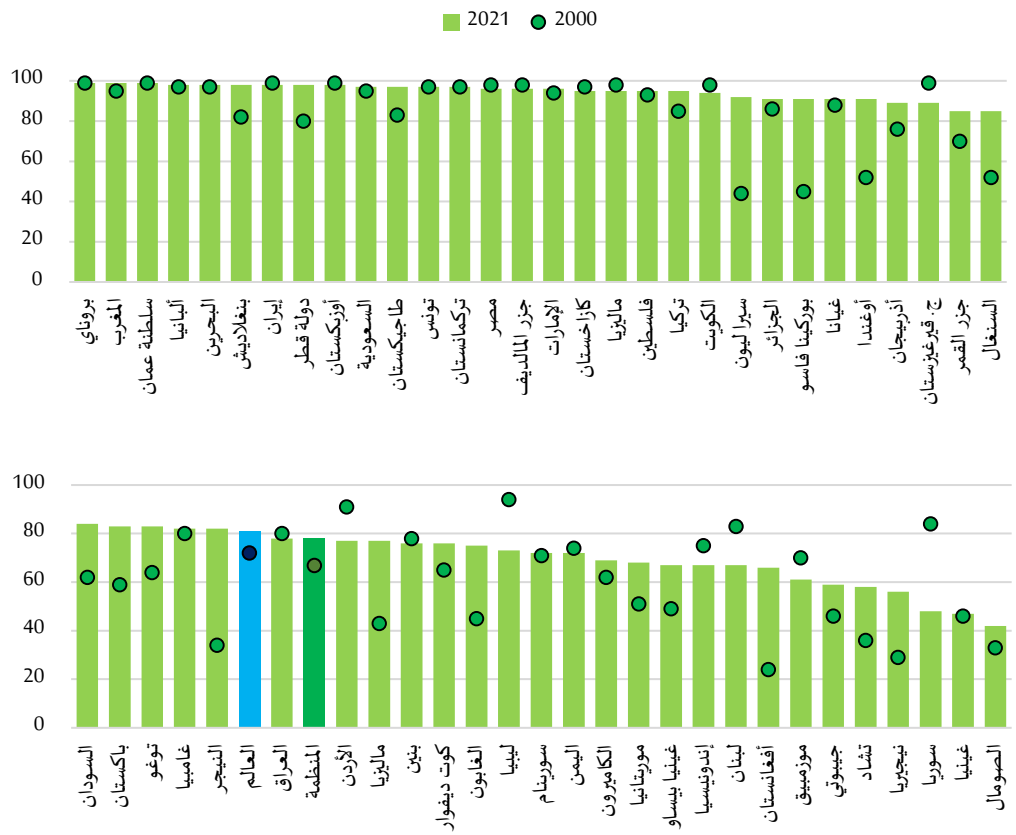

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

في عام 2021، تلقى ما يقرب من 81% من الأطفال في جميع أنحاء العالم لقاح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي؛ وبالمثل، حصل 78% من الأطفال في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي على هذا اللقاح. وكانت تغطية التحصين المعني في 35 بلدا عضوا في المنظمة أعلى من المتوسط العالمي وفي 26 منها، وصلت على الأقل إلى 90% من التغطية (الشكل 14). وفي المقابل، مقارنة بفترة ما قبل جائحة كوفيد-19، انخفض معدل الوصول إلى اللقاح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي في 35 بلدا عضوا في المنظمة بين عامي 2019 و 2021. وعلى وجه الخصوص، لوحظ انخفاض ملحوظ بأكثر من 10 نقاط مئوية في ثمانية من بلدان المنظمة. وقد تسببت الجائحة في انتكاسة خطيرة لبرامج تحصين الأطفال حيث كانت استجابات العديد من البلدان وبرامج التطعيم موجهة نحو مكافحة كوفيد-19.

تتوفر بلدان منظمة التعاون الإسلامي على توزيع متدني للأطباء فيما بين السكان

تُشير كثافة الأطباء إلى عددهم، بما في ذلك الممارسين الطبيين العامين والمتخصصين لكل 10,000 شخص في منطقة وطنية و/أو دون الوطنية معينة.

الشكل 15: كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)، 2000 مقابل 2021

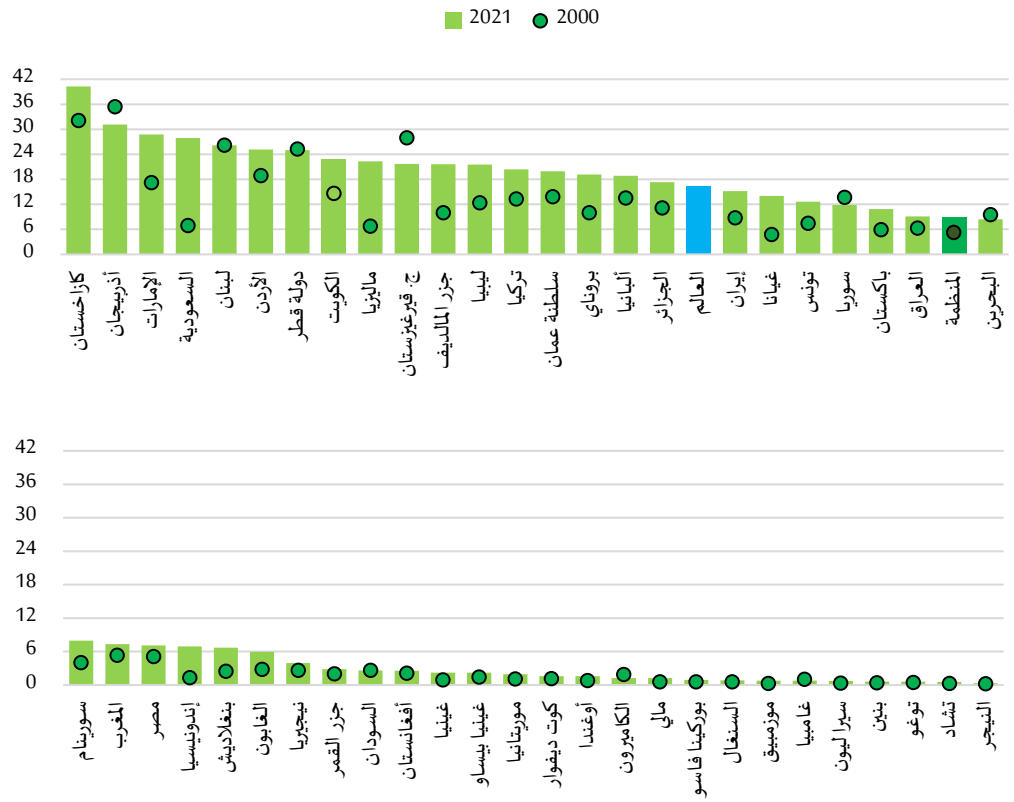

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وتتوخى خطة 2030 زيادة الإنفاق على الصحة وتوظيف المهنيين الصحيين في البلدان النامية وتدريبهم والاستبقاء عليهم، لا سيما في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا.

في عام 2020، كان المتوسط العالمي لكثافة الأطباء لكل 10.000 شخص يبلغ 16.3، في حين أن متوسط مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بناء على بيانات آخر عام متاح لـ50 بلدا منذ عام 2015 كان 9 أطباء لكل 10.000 شخص. ومن بين بلدان المنظمة، سجلت كثافة الأطباء في 17 بلدا فقط متوسطا أعلى من المتوسط العالمي. وفي 28 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، كانت كثافة الأطباء لكل 10.000 من السكان أقل من 10، والوضع مثير للقلق في 9 بلدان أعضاء، تشمل النيجر وتشاد وتوغو وبنين وسيراليون وغامبيا وموزمبيق والسنغال وبوركينا فاسو حيث تبلغ الكثافة أقل من طبيب لكل 10.000 نسمة (الشكل 15).

هدف التنمية المستدامة 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

يعتبر التعليم محفزا أساسيا من محفزات تحسين مستويات حياة الأفراد ورفاههم. ومن شأن التطورات الجديدة التي نشهدها اليوم في قطاع التعليم أن تتيح إمكانية توفير التعليم الجيد للمجتمعات الأكثر حرمانا بالإضافة إلى تقديم المعرفة الفنية والعملية بأكثر السبل فعالية من حيث التكلفة. والجدير بالذكر أن الممارسات الحديثة لتبادل الخبرات وبناء القدرات الفنية من خلال التدريب المهني التعليمي وبرامج التعليم عبر الإنترنت ومشاريع بناء القدرات والتعاون الفني وغيرها تستحق تماما تسليط الضوء عليها. وفي هذا الصدد، يركز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، من بين أمور أخرى، على التعليم المجاني في المستويين الابتدائي والثانوي، والفرص المتساوية للحصول على التعليم الجيد ما قبل الابتدائي، والقضاء على جميع أشكال التمييز في التعليم، ومعرفة القراءة والكتابة والحساب على نطاق شامل، وزيادة نسبة المدرسين المؤهلين.

وعلى العموم، أظهرت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي 4، لكن هذا التقدم غير كاف لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. وبالرغم من التقدم المسجل في مختلف المستويات التعليمية في بلدان المنظمة، فإنه يوجد تباين كبير بينها. فمن ناحية، لوحظت إنجازات مهمة في أغلب بلدان المنظمة فيما يتعلق بمشاركة التلاميذ في التعليم ما قبل المدرسي والتعليم المدرسي. ومن ناحية أخرى، واجهت بعض بلدان المنظمة تحديات خطيرة فيما يتعلق بمعدلي الالتحاق والإنجاز في مختلف المستويات، وزيادة حصة العرض من حيث المعلمين المؤهلين. وإذا لم تتغير وتيرة التقدم الراهنة، فمن المتوقع أن تعجز العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي عن تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 4 بحلول عام 2030.

ارتفعت معدلات إتمام الدراسة بشكل عام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

واجهت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحديات في تحقيق مقاصد التعليم الأساسية، مثل؛ ضمان التحاق الأطفال بالمدارس ومشاركتهم فيها، وخاصة الإناث منهم والفئات الضعيفة الأخرى من السكان، وتوفير إمكانية الوصول إلى المواد الدراسية الأساسية وعدد كاف من المدرسين من أجل التلاميذ. وعلى وجه الخصوص، يعد معدل الإنجاز مؤشرا مهما يوفر معلومات أساسية بشأن النسبة المئوية لمجموعة من الأطفال أو الشباب الذين أكملوا صفا معينا.

على المستوى الابتدائي، ارتفع متوسط معدل الإنجاز العالمي من 78% المسجل عام 2000 إلى 87% في عام 2021. وبالمثل، ارتفع من 67% المسجلة في عام 2000 ليصل 75% في 2021 في مجموعة بلدان المنظمة استنادا إلى البيانات المتاحة بخصوص 43 بلدا عضوا في المنظمة. وفيما يتعلق بالوضع على المستوى القطري، بلغت معدلات الإنجاز 95% على الأقل في 16 بلدا عضوا عام 2021. وفي المقابل، كانت هذه المعدلات أقل من 50% في 8 من أعضاء المنظمة. وفيما يتعلق بالتقدم المسجل بين عامي 2000 و 2021، فيبدو أن نحو 25 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تسير على المسار الصحيح لتحقيق المقصد المتمثل في ضمان إتمام جميع الأطفال للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030، إذا كان معدل التقدم المحرز سيظل على نفس المستوى أو أعلى منه. (الشكل 16).

الشكل 16: معدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، لكلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2021

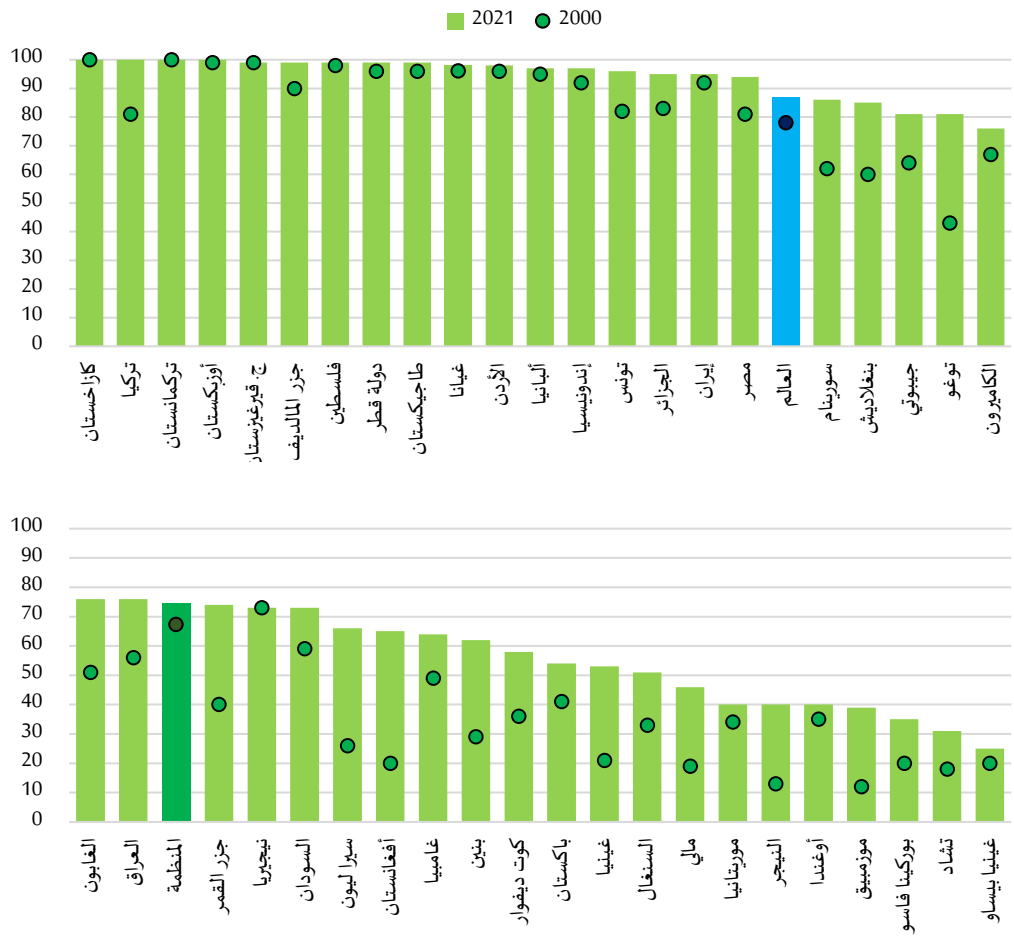

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

في مرحلة التعليم الإعدادي، ومن بين 43 بلدا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها البيانات، بلغت معدلات الإنجاز على الأقل 95% في 8 بلدان أعضاء (كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وجمهورية قرغيزستان وطاجيكستان وألبانيا وقطر وتركيا) في عام 2021. وإذا تم الحفاظ على معدل التقدم القائم الذي لوحظ بين عامي 2000 و 2021 عند نفس المستوى أو أعلى، فسيكون من شأن 4 بلدان أخرى في المنظمة (جزر المالديف وتونس وإندونيسيا وإيران) تحقيق أو قريبة من تحقيق المقصد بحلول عام 2030. ولم تُظهر البلدان المتبقية مستويات كافية من التحسن في معدلات إتمام المرحلة التعليمية الإعدادية ليتم اعتبارها "على المسار الصحيح" لتحقيق المقصد بحلول عام 2030.

والوضع، مع ذلك، يتفاقم في المرحلة الثانوية التأهيلية من التعليم. ومن بين 43 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها بيانات كافية اعتبارا من عام 2021، بلغت معدلات الإنجاز في ثلاث بلدان (كازاخستان وجمهورية قرغيزستان وأوزبكستان) 95% على الأقل. وزيادة على ذلك، تسير أربعة بلدان أخرى (ألبانيا ومصر وتونس وتركيا) على المسار الصحيح لتحقيق المقصد بحلول عام 2030، وفقا للتقديرات القائمة على معدلات التقدم المحرز في هذه البلدان التي لوحظت بين عامي 2000 و 2021.

على الرغم من التقدم المحرز على مستوى الالتحاق بالمدارس، لا تزال هناك مخاوف بشأن حصول جميع الأطفال على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بحلول عام 2030

يُظهر معدل المشاركة في التعليم المنظم نسبة الأطفال في فئة عمرية معينة مسجلة في برنامج تعليمي منظم واحد على الأقل يشمل التعليم والرعاية. وفيما يتعلق ببرامج التعليم المنظمة قبل الابتدائي، فإن المقصد الأساسي هو توفير الوصول إلى هذا التعليم لجميع الأطفال.

فخلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2022، ارتفع معدل المشاركة في التعليم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي للابتدائي من 42% إلى 62% في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بناء على بيانات 37 بلدا عضوا، بينما ارتفع المتوسط العالمي أيضا من 65% إلى 75% (الشكل 17).

وفيما يتعلق بالوضع على المستوى القطري، حققت أربعة من أصل 37 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها بيانات كافية (الإمارات العربية المتحدة وتوغو وإندونيسيا وبروناي دار السلام) معدلات مشاركة بلغت 95% أو أكثر في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، تسير 10 بلدان أخرى (بنغلاديش وبنين وتركيا وأذربيجان وقطر والجزائر وجزر المالديف وجمهورية قرغيزستان وأوزبكستان وإيران) على المسار الصحيح لتحقيق نتائج عالية مماثلة بحلول عام 2030، بناء على معدلات التقدم التي حققتها بين عامي 2000 و 2022. وفي المقابل، تم تسجيل أقل من ربع الأطفال في التعليم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية في سبعة بلدان في المنظمة عام 2022 (الشكل 17).

حققت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي التكافؤ بين الجنسين في التعليم المدرسي

يتوخى المقصد 5.4 من مقاصد هدف التنمية المستدامة القضاء على الفوارق وتوفير فرص متساوية للحصول على التعليم والتدريب المهني للجميع بحلول عام 2030، لا سيما للفئات الضعيفة بما في ذلك، من بين آخرين، الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والإناث. وفي هذا السياق، تشير قيمة "1" لمؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدلة (محدودة في نطاق يتراوح بين 0 و 2) لمعدل الإنجاز إلى وجود تكافؤ بين الإناث والذكور. وبشكل عام، تشير القيمة التي تقل عن 1 إلى وجود تفاوت لصالح الذكور والقيمة التي تفوق 1 إلى وجود تفاوت يصب في مصلحة الإناث.

الشكل 17: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2022

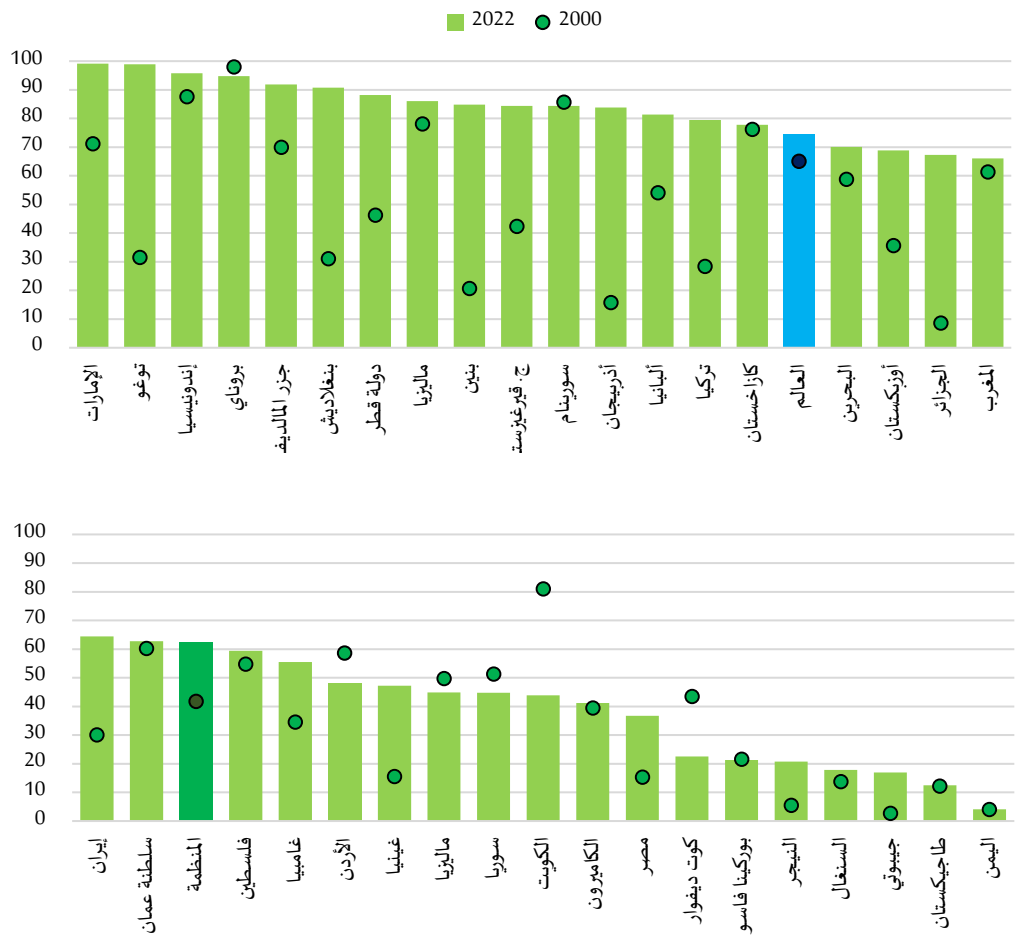

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

واعتبارا من عام 2021، سجل 29 بلدا في منظمة التعاون الإسلامي من أصل 43 بلدا (تستوفي بياناتها معايير قياس التقدم المحرز) المساواة بين الجنسين أو التفاوت لصالح الفتيات في معدل الإنجاز في التعليم الابتدائي. وزيادة على ذلك، واستنادا إلى معدلات التقدم التي أظهرتها من عام 2000 إلى عام 2021، فقط بلدين من بلدان المنظمة قد يفشلان في تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2030 إذا لم يتسارع معدل تقدمهما بشكل ملحوظ (الشكل 18).

الشكل 18: مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، 2000 مقابل 2021

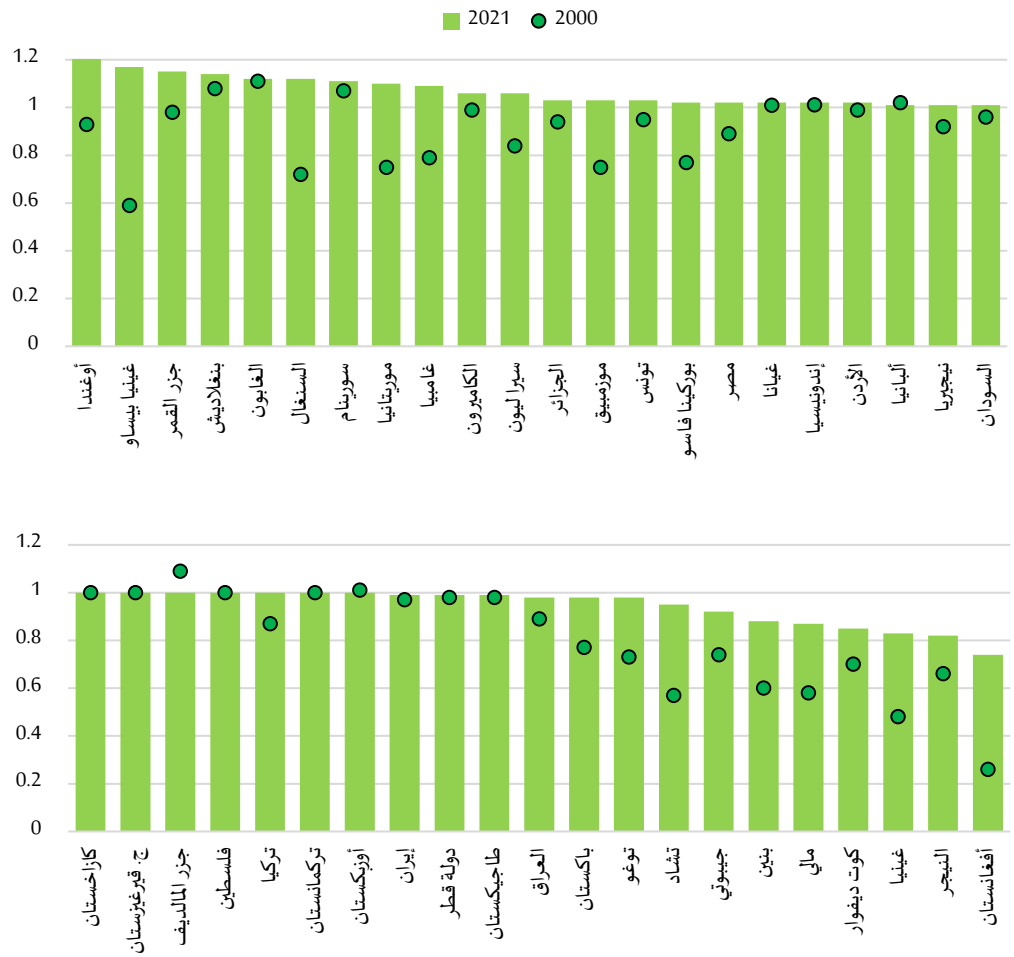

المصدر: البيانات المستخرجة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

ويُظهر مؤشر التكافؤ المعدل بين الجنسين لمعدل الإنجاز في مرحلة التعليم الإعدادي في 23 من أصل 43 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها البيانات في عام 2021 تفاوتا لصالح الفتيات بينما كانت 7 بلدان أعضاء قريبة جدا من تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تسير ستة بلدان على المسار الصحيح لتحقيق المقصد بحلول عام 2030. وعلى النقيض من ذلك، فإن مستويات التكافؤ بين الجنسين منخفضة بشكل ينذر بالخطر مع عدم كفاية معدلات التقدم في سبعة من بلدان المنظمة.

وفيما يتعلق بمعدلات الإنجاز في التعليم الثانوي التأهيلي، لوحظ وجود تفاوت بين الجنسين لصالح الفتيات في 22 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي من بين 43 بلدا تتوفر عنها بيانات كافية. وبالإضافة إلى ذلك، تتموضع ثلاثة من بلدان المنظمة على مقربة كبيرة من تحقيق التكافؤ بين الجنسين. واستنادا إلى التقدم المحرز، ستحقق

خمسة بلدان أخرى في المنظمة تكافؤ أو تفاوت بين الجنسين لصالح الفتيات بحلول عام 2030. ولكن 13 بلدان أعضاء أخرى خرجت عن المسار الصحيح لتحقيق المقصد بحلول عام 2030.

هناك حاجة متزايدة لمعلمين مؤهلين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يلعب المتخصصون والمهنيون المؤهلون والموارد البشرية بشكل عام دورا مهما في تنمية أي بلد وازدهاره. وإن عدم توفير التعليم المناسب للشباب يعيق النمو الاقتصادي المستقبلي لأي بلد. وفي هذا الصدد، يُعتبر المعلمون الحاصلون على تدريب كاف من الأمور المهمة لإحراز بلد معين للتقدم طويل الأجل.

الشكل 19: نسبة المدرسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمدرسين، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2022

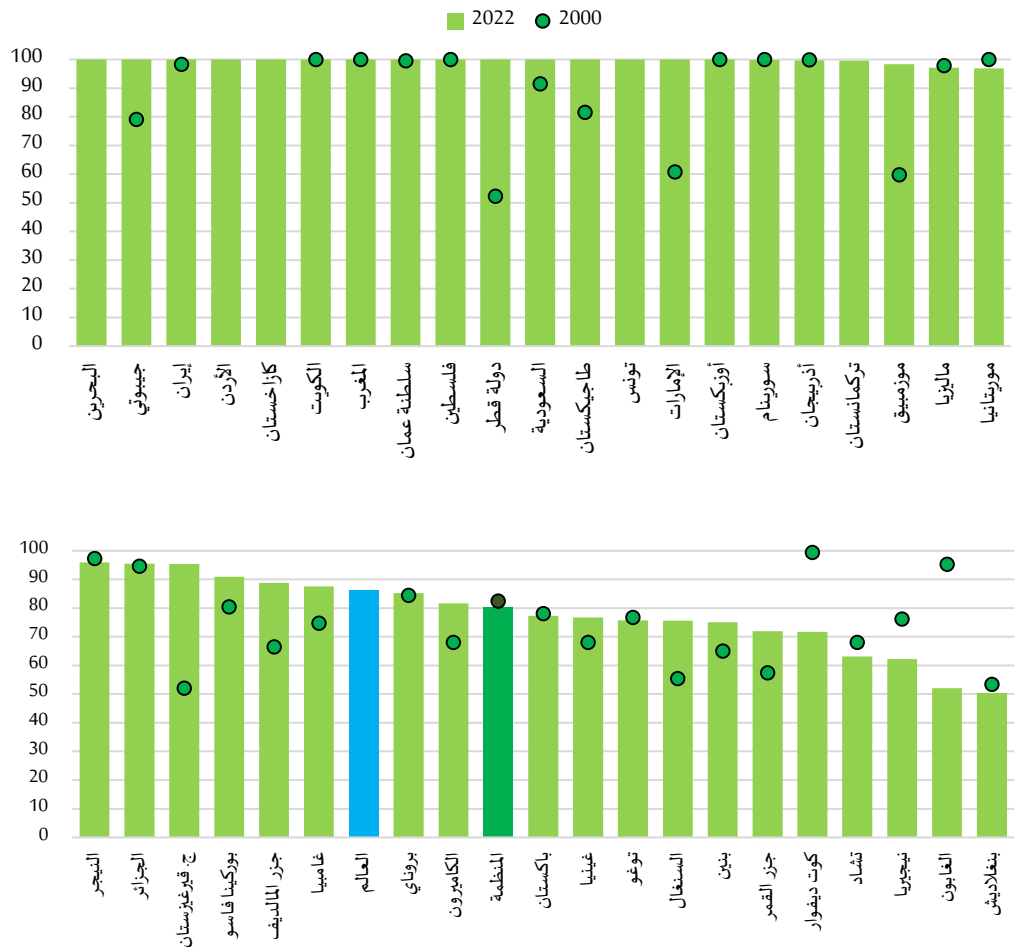

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وعلى الصعيد العالمي، بلغت نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الحاصلين على الحد الأدنى من التدريب 86% في عام 2020. وللمقارنة، بلغت هذه النسبة 80% بالنسبة لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بناء على أحدث بيانات 35 بلدا عضوا. واعتبارا من عام 2022، تلقى ما لا يقل عن 95% من مُدرسي المرحلة الابتدائية في 24 بلدا عضوا في المنظمة تدريبا منظما للمدرسين. ومن ناحية أخرى، انخفضت هذه النسبة في سبعة من بلدان المنظمة بين عامي 2000 و 2022 (الشكل 19). لذلك يتعين على بلدان المنظمة تكثيف الجهود واتخاذ إجراءات إضافية للوصول للعدد المطلوب من المعلمين المؤهلين بحلول عام 2030.

هدف التنمية المستدامة 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

يركز هدف التنمية المستدامة 5 بشكل متعمق على جوانب المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وتعتبر جوانب هذا الهدف من حقوق الإنسان الأساسية وعناصرا مهمة لعالم ينعم بالسلام والازدهار والاستدامة. فالمساواة بين الجنسين جانب يتقاطع مع عدد من أهداف التنمية المستدامة بحيث أنه ضروري لتحقيق العديد من المقاصد الأخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة المختلفة مثل، من بين أمور أخرى، القضاء على الفقر وعدم المساواة والصحة الجيدة والرفاهية للجميع والعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

وإن اعتماد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة من قبل بلدان منظمة التعاون الإسلامي يعني أن الدول ملتزمة بهدف تحقيق المساواة بين جميع مواطنيها. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على البلدان معالجة المسائل المتعلقة بالعنف والتمييز ضد المرأة، وزواج الأطفال، والصحة الإنجابية والجنسية للمرأة، والمشاركة الفعالة للمرأة في أماكن العمل، وعلى مستوى الأدوار السياسية بدءا من البرلمان إلى الهيئات المحلية وكذلك في الحياة العامة، وملكية الأراضي، ووضع القوانين والسياسات لضمان التنفيذ الفعال لهذه القضايا. ومن شأن جمع بيانات دقيقة عن جميع هذه الجوانب أن يسهل قياس التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

ولكن مع بقاء أقل من 7 سنوات حتى الوصول إلى الموعد النهائي عام 2030، لا يمكن التأكد مما إذا كانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم بأسره تسير على المسار الصحيح لأن العديد من المؤشرات في إطار هذا الهدف تظهر وجود فجوات وقصور في البيانات، والتي تشكل عائقا جديا في تقييم التقدم المحرز في الأهداف الجنسانية.

شهدت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية زيادة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تُقاس نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية على أنها عدد المقاعد التي تشغلها النساء في الغرف الفردية أو مجلس النواب في البرلمانات الوطنية، معبر عنها كنسبة مئوية لجميع المقاعد المشغولة (UNSD, SDG metadata).

لطالما كانت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في المناصب السياسية القيادية. ولكن هذا الوضع بدأ يتغير في السنوات الأخيرة. فقد زادت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية على الرغم من أن الرجال لا يزالون ممثلين بشكل مفرط. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة تمثيل النساء في البرلمانات من 13.3% إلى 26.2% في العقدين الماضيين، وارتفعت من 8% إلى 20.2% في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال نفس الفترة (الشكل 20). وتعتبر الزيادات المسجلة عالميا وفي مجموعة بلدان المنظمة مؤشرا على أن البلدان تحرز تقدما نحو تحقيق تمثيل متوازن بين الجنسين في برلماناتها الوطنية. وعلى الرغم من هذه الزيادات، فإن الغالبية العظمى من أعضاء البرلمان لا تزال من فئة الذكور.

واعتبارا من عام 2022، أصبحت الإمارات العربية المتحدة تتوفر على تمثيل للمرأة في البرلمان الوطني على قدم المساواة مع الرجل. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل النساء على الأقل ثلث المقاعد في البرلمانات الوطنية لثمانية بلدان

أخرى في منظمة التعاون الإسلامي، هي (السنغال (42.7%)، وموزمبيق (42.4%)، وألبانيا (35.7%)، وغيانا (35.7%)، والكاميرون (33.9)، وأوغندا (33.8)، وأوزبكستان (33.3)، وتشاد (31.2)). وفي المقابل، أبلغ 11 بلدا عضوا في المنظمة عن انخفاض طفيف في نسب المقاعد التي تشغلها النساء في برلماناتها الوطنية بنسبة تقل عن 10% (الشكل 20).

الشكل 20: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (% من إجمالي عدد المقاعد)، 2000 مقابل 2022

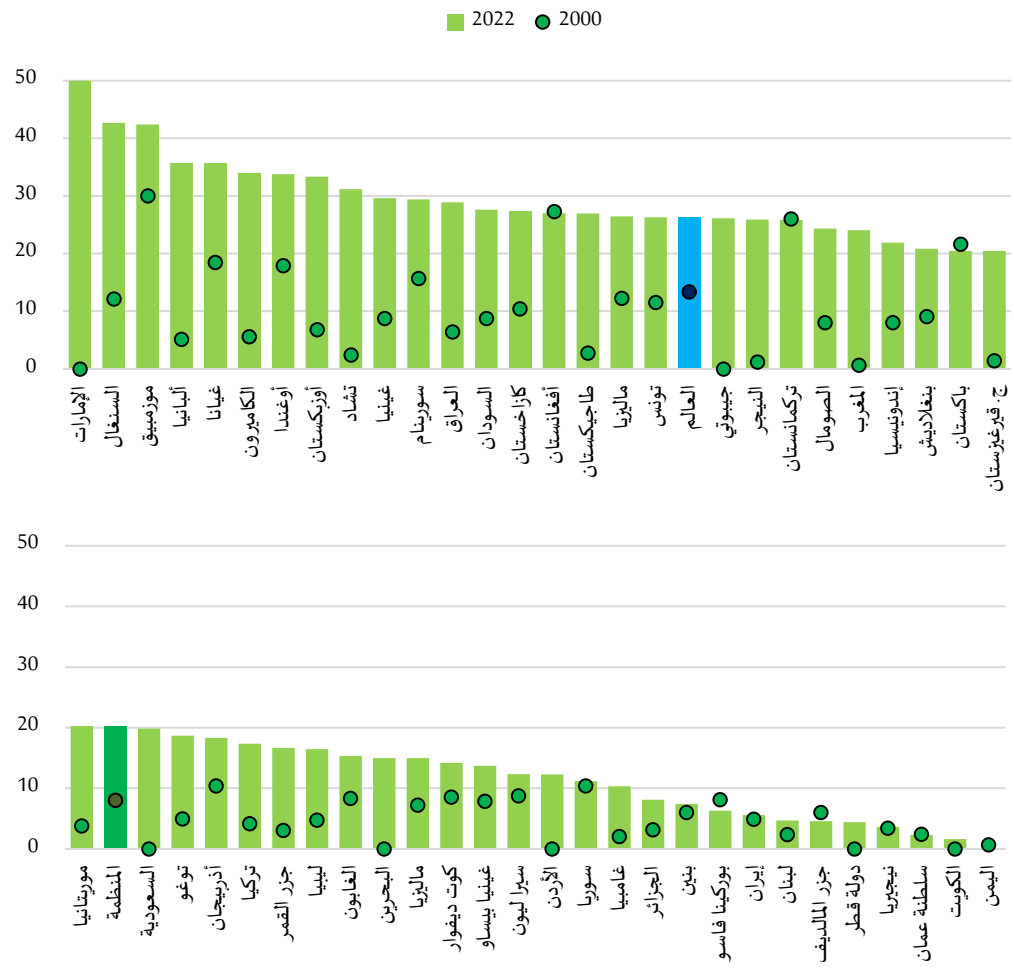

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

هدف التنمية المستدامة 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يعترف الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بأهمية النمو الاقتصادي الشامل للجميع، الذي يمكن أن يفضي إلى فرص عمل جديدة وأفضل مع عدم الإضرار بالبيئة. وهو يدعو إلى توفير فرص عمل وظروف عمل لائقة ينبغي توفيرها لجميع السكان في سن العمل. وعلاوة على ذلك، من شأن النمو الاقتصادي السريع أن يساعد بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل خاص على سد الفجوة القائمة في التنمية الاقتصادية مع البلدان المتقدمة. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد العالمي في وضع غير مستقر بسبب التداعيات الطويلة للصدمات السلبية المتداخلة المتعلقة بكوفيد-19، والصراع القائمة بين روسيا وأوكرانيا، والتشديد الحاد للسياسة النقدية لمكافحة ارتفاع معدلات التضخم. ويُتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بشكل كبير في النصف الثاني من عام 2023 مع استمرار أوجه الضعف حتى عام 2024 (World Bank, 2023).

بدون جهود إضافية، ستخفق بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا في تحقيق مقصد نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 7% بحلول عام 2030

يتم حساب نصيب الفرد من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كنسبة مئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بين عامين متتاليين. ويتم قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لتسهيل كل من حساب معدلات النمو في البلاد وإنتاج البيانات الإجمالية الإقليمية والعالمية. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بديلا عن متوسط مستوى معيشة السكان في بلد أو منطقة معينة. ويمكن تفسير التغير الإيجابي في النسبة المئوية في هذا المؤشر على أنه زيادة في متوسط مستوى المعيشة للمقيمين (UNSD, SDG metadata).

وفي الفترة ما بين 2000-2021، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 2.3% لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ككل و 2.9% لمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة التي تضم 21 بلدا . وعلى الرغم من أن هذين المعدلين كانا أعلى قليلا من المعدل العالمي (1.7%)، إلا أنه كان أقل من نصف المعدل المستهدف وهو 7% سنويا. وفي الواقع، معدل النمو السنوي لمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة تراوح بين -1.1% و 5.3% لجميع السنوات تقريبا من 2000 إلى 2021. لذلك، لن تحقق البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة المقصد المتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا ما لم تتسارع وتيرة تنميتها بشكل ملحوظ. وهذا يشير أيضا إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب القيام به لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المطرد، خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. ففي تلك البلدان، يعد تشجيع التنويع الاقتصادي أمرا مهما جدا، فضلا عن حماية البلدان من الأزمات الاقتصادية العالمية والوطنية غير المتوقعة إلى جانب ضمان الاستدامة على المدى الطويل والنمو الأكثر شمولا.

وعلى المستوى القطري، لم تحقق سوى غيانا وأذربيجان معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في فترة 2000-2021. وإلى جانب غيانا وأذربيجان، لوحظ أن خمسة بلدان أخرى

في منظمة التعاون الإسلامي (بنغلادش وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان وجيبوتي) تستأثر بمتوسط معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد يبلغ 5% أو أكثر ما بين عامي 2000 و 2021. وفي نفس الفترة الزمنية، كانت قيمة متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد سلبية بالنسبة لـ6 بلدان أعضاء في المنظمة (الشكل 21).

الشكل 21: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%)، 2000-2021

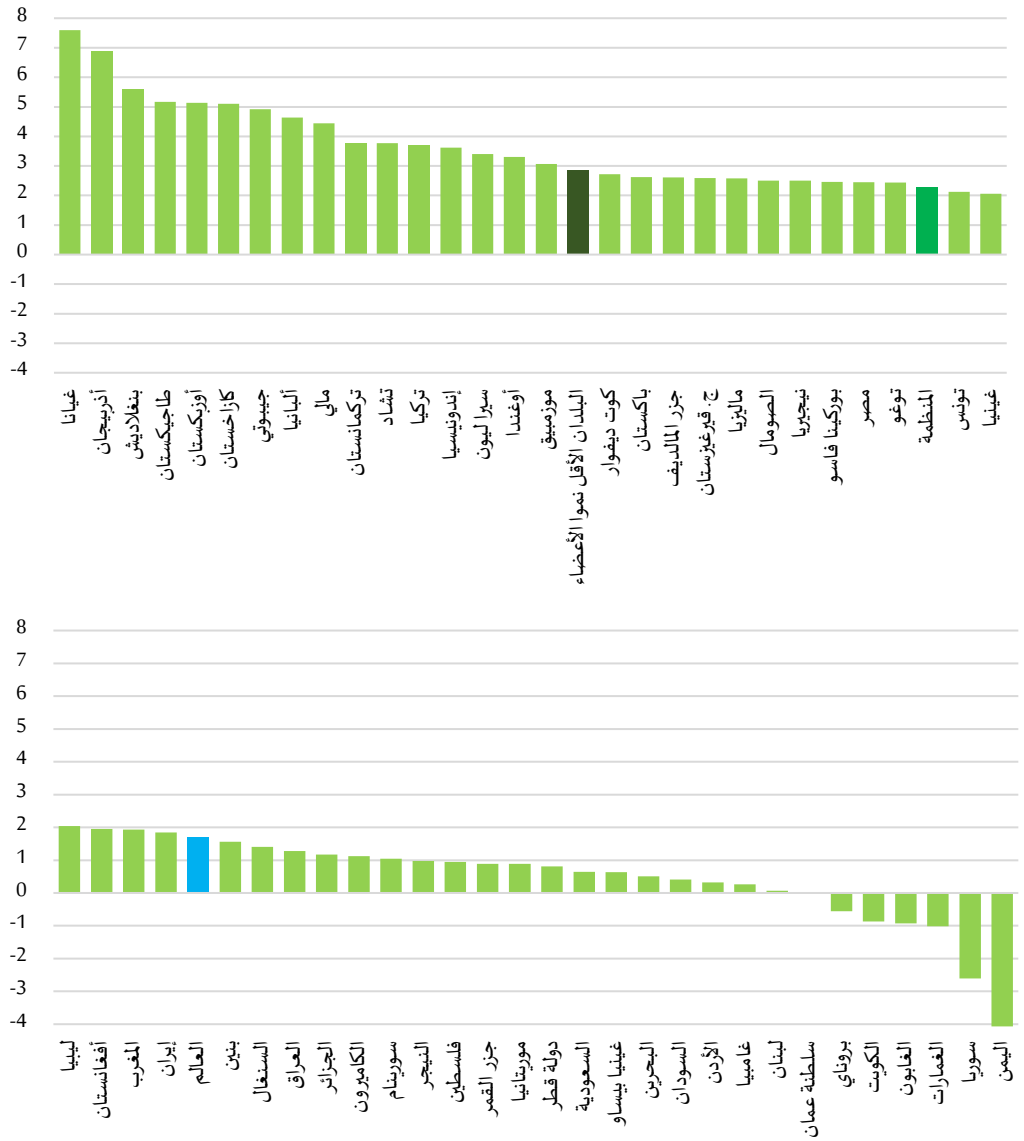

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

تُظهر إنتاجية العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، على الرغم من التحسينات، تباينات واسعة

يعبر معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد عن النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل. ويعتبر مقياسا لنمو إنتاجية العمل؛ وبالتالي، توفير معلومات عن تنمية رأس المال البشري وكفاءته وجودته في عملية الإنتاج.

الشكل 22: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (%)، 2000-2021

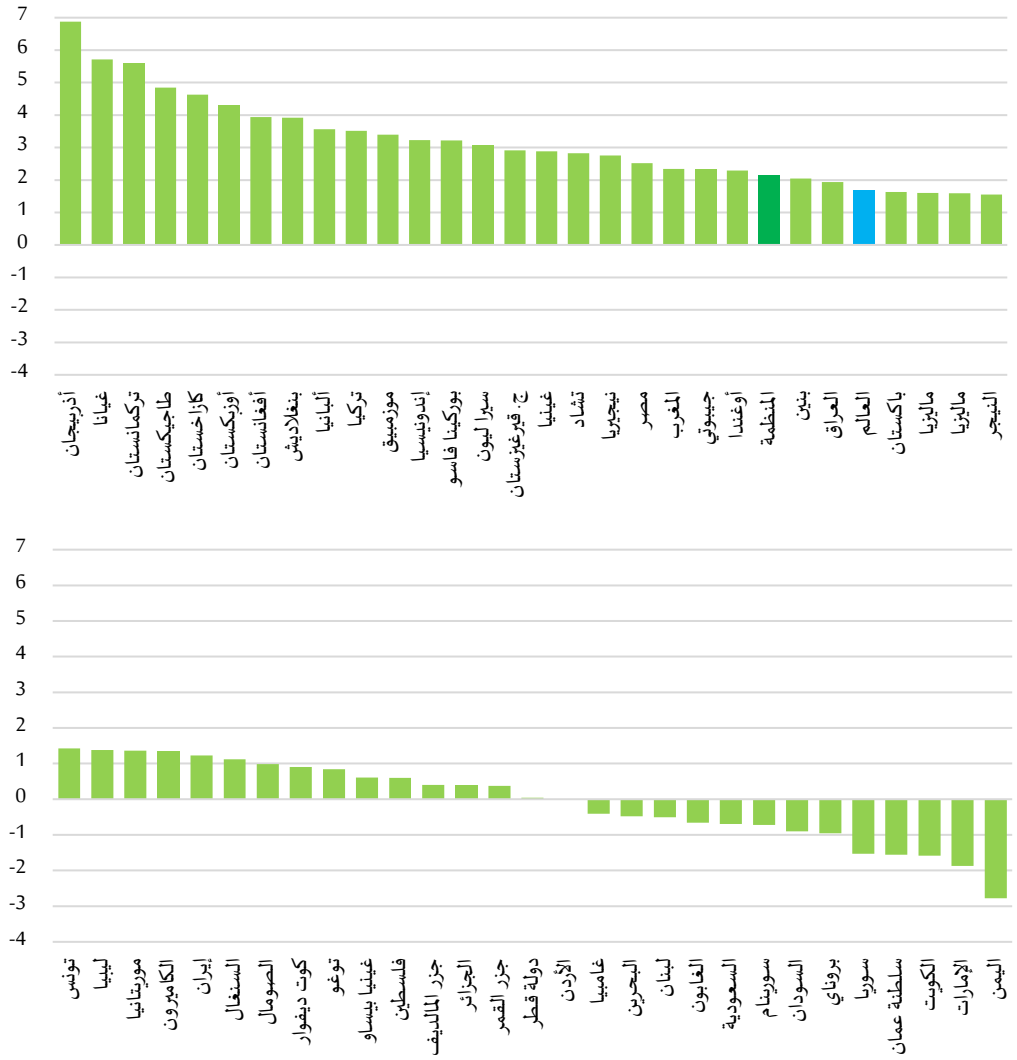

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

ومن بين سبل أخرى، يمكن تحقيق النمو الاقتصادي في بلد معين إما عن طريق زيادة فرص العمل أو عن طريق زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال عمل أكثر فعالية من قبل العاملين. ويلقي هذا المؤشر الضوء على تأثير الإنتاجية، كونه بذلك مقياسا رئيسيا للأداء الاقتصادي. كما يمكن لتقديرات إنتاجية العمل (والنمو) أن تدعم صياغة سياسات سوق العمل ورصد آثارها من أجل صناع السياسات. ومن شأنها أن تسهم أيضا في فهم كيفية تأثير أداء سوق العمل على مستويات معيشة الأشخاص العاملين (UNSD, SDG metadata).

وقُدر النمو في إنتاجية العمل - المُقاس بالناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل - بنسبة 2.2% لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في فترة 2000-2021، التي كانت أعلى قليلا من النسبة العالمية (1.7%) (الشكل 22). ومع ذلك، تباطأ متوسط معدل نمو إنتاجية العمل لمجموعة بلدان المنظمة بعد الأزمة المالية التي عرفتها فترة 2008-2009، باستثناء عام 2021. إذ بلغ متوسط المعدل 1.6% بين عامي 2009 و 2021، بالمقارنة مع 2.9% المسجلة بين عامي 2000 و 2008. وباعتبار النمو في إنتاجية العمل من محفزات الزيادات المستدامة في الأرباح وتحسين مستويات المعيشة، فإن تباطؤ نمو الإنتاجية يشير بالتالي إلى تأثير سلبي على مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق مستويات أعلى من التنمية.

وقد أظهرت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تباينا كبيرا في نمو إنتاجية العمل، بحيث كان في المتوسط أكثر من 5% بالنسبة لثلاث بلدان فقط في المنظمة (أذربيجان وغيانا وتركمنستان) ما بين عامي 2000 و 2021. وفي حين أن متوسط معدلات نمو إنتاجية العمل في 20 بلدا عضوا في المنظمة كانت تتراوح بين 2% و 5%، فقد كانت بين 0% و 2% في 21 بلدا عضوا في المنظمة في نفس الفترة. ومع ذلك، أظهرت 13 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي متوسط نمو سلبي في إنتاجية العمل لفترة 2000-2021 (الشكل 22).

يشكل ارتفاع معدلات البطالة مشكلة خطيرة لبعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يُعبر معدل البطالة عن النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل. وهو مقياس مفيد لقلة استخدام اليد العاملة المتاحة. كما أنه يعكس عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل للأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل. لذلك، فقد يُظهر كفاءة وفعالية اقتصاد معين في استيعاب قوته العاملة وأداء سوق العمل (UNSD, SDG metadata).

وانخفض متوسط معدل البطالة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل طفيف من 6.3% المسجل عام 2000 إلى 6.5% في 2021 استنادا إلى البيانات المتاحة عن 39 بلدا عضوا في المنظمة. وفي هذا الصدد، يبدو أن مجموعة بلدان المنظمة تبقى خارجة عن المسار الصحيح لتحقيق المقصد المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030 استنادا إلى وتيرة التقدم المسجل ما بين 2000 و 2021 (الشكل 23).

وتتسبب البطالة الطويلة الأجل في آثار سلبية طويلة الأمد على الأفراد والمجتمع من خلال تعريض التماسك الاجتماعي للخطر وزيادة مخاطر الوقوع في براثن الفقر ونشوب الصراعات الاجتماعية. كما توجد تباينات كبيرة على صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث معدل البطالة. فخلال فترة 2000-2021، ارتفع معدل البطالة في 24 بلدا وانخفض في 15 أخرى من أصل 39 بلدا عضوا في المنظمة تتوفر عنها البيانات (الشكل 23).

الشكل 23: معدل البطالة، أعمار 15+، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2021

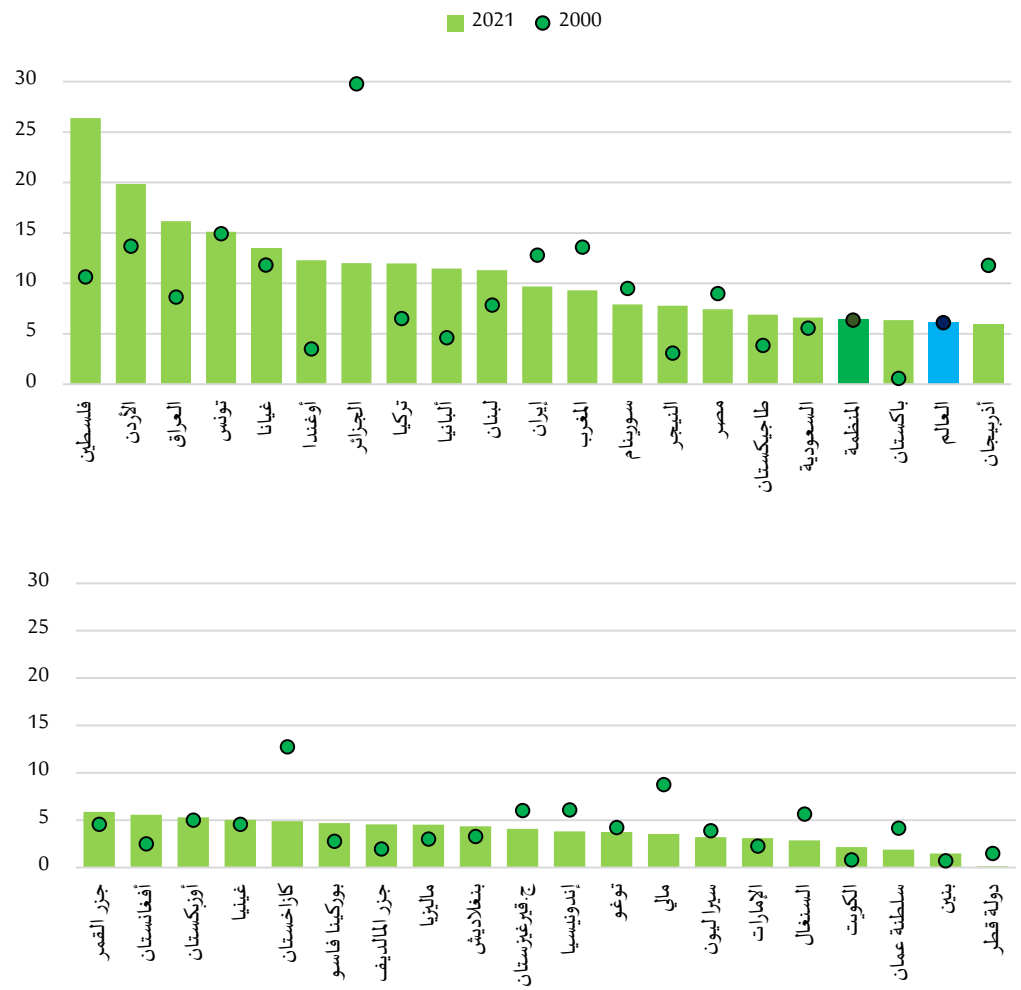

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وكان معدل البطالة أقل من 5% في 16 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (قطر وبنين وعمان والكويت والسنغال والإمارات العربية المتحدة وسيراليون ومالي وتوغو وإندونيسيا وجمهورية قرغيزستان وبنغلاديش وماليزيا والمالديف وبوركينا فاسو وكازاخستان). ولكن المعدل كان مثيرا للقلق في 10 بلدان أعضاء في المنظمة بقيمة أكثر من 10% استنادا إلى بيانات آخر سنة متاحة (من 2016 إلى 2021) (الشكل 23).

على الرغم من التحسن الكبير المنجز في حصة البالغين الذين يتوفرون على حسابات مصرفية، فإن أكثر من نصف سكان منظمة التعاون الإسلامي يبقون دون حساب في مؤسسة مالية

تمثل نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول النسبة المئوية للبالغين (15 سنة فأكثر) الذين يُبلغون عن توفرهم على حساب (شخصي أو مشترك مع شخص آخر) في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية أو يستخدمون شخصيا خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول في الأشهر الـ12 الماضية. ويعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمينات أمرا ضروريا لتأمين قدرة الأشخاص على إدارة حياتهم وبناء مستقبلهم وتنمية أعمالهم بغض النظر عن مستوى دخلهم أو نوع جنسهم أو عمرهم أو مستوى تعليمهم أو مكان عيشهم. كما يعد الحصول إلى حساب في مؤسسة مالية نقطة انطلاق مهمة للأشخاص من أجل الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية (UNSD, SDG metadata).

الشكل 24: نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول (%)، 15+ لكلا الجنسين، 2011 مقابل 2021

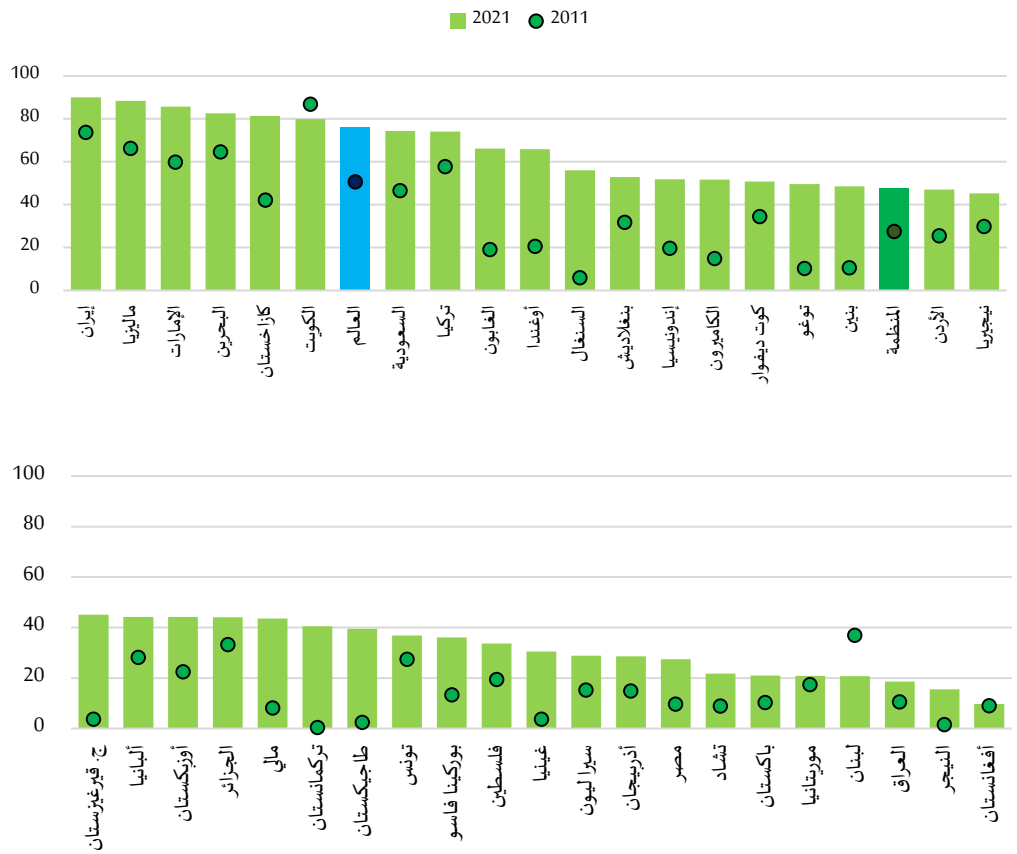

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وبين عامي 2011 و 2021، ارتفعت نسبة السكان البالغين في منظمة التعاون الإسلامي الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول من 27.5% إلى 47.9%، مسجلة بذلك زيادة قدرها

20 نقطة مئوية على أساس البيانات المتاحة عن 40 بلدا في المنظمة. وعلى الرغم من هذا التحسن، ظل متوسط المنظمة دون المتوسط العالمي، والذي زاد من 50.6% إلى 76.2% في نفس الفترة (الشكل 24).

ولقد حققت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي أكبر تقدم نحو توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأمينية والمالية للجميع. ومن أصل 40 بلدا في المنظمة، تسير 21 منها على المسار الصحيح لتحقيق المعدل المستهدف البالغ 100% بحلول عام 2030 على أساس وتيرة التقدم المتبعة منذ عام 2011. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في 19 بلدا في المنظمة لا يكفي لتحقيق هذا المقصد باتباع اتجاهاتها المتاحة. وزيادة على ذلك، شهد بلدين تراجعا في الفترة ما بين 2011 و 2021، وهي تحتاج إلى تسريع وتيرة التقدم.

هدف التنمية المستدامة 9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

تعد الاستثمارات في البنية التحتية المادية والرقمية، بما في ذلك النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يرتبط بعلاقة قوية مع النمو في الإنتاجية والدخل، والتحسينات في مجالي الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، يدعو هدف التنمية المستدامة 9 إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع البحث والابتكار.

ولتعزيز مستوى التنمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي واللحاق بركب البلدان الأخرى في مختلف المجالات، من الضروري النهوض بالبنية التحتية للبلدان الأعضاء. وعلى الرغم من إحراز تقدم على مستوى المنظمة في بعض مؤشرات هدف التنمية المستدامة 9، إلا أنها لا تزال في الغالب عند مستويات متوسطة ولا يُتوقع تحقيقها للمقاصد المرجوة بحلول عام 2030.

هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي

تمثل القيمة المضافة للتصنيع (MVA) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم الباحثون وصناع السياسات هذه القيمة على نطاق واسع لتقييم مستوى التصنيع في بلد معين. فإن حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي تعكس التطور الوطني لبلد معين بشكل عام، بحيث أن التصنيع هو أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية (UNSD, SDG metadata).

وفي الفترة بين عامي 2000 و 2021، زادت القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف بمقدار 0.5 نقطة مئوية في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من 15% إلى 15.5%، وبنسبة 5.5 نقطة مئوية في مجموعة بلدان المنظمة الأقل نموا، من 11.4% إلى 16.9%. وعلى الرغم من أن بلدان المنظمة شهدت تحسنا، فإن الهدف المتمثل في زيادة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة ومضاعفة حصتها في مجموعة بلدان المنظمة الأقل نموا ليس من المتوقع أن يتحقق بحلول عام 2030 وخصوصا إذا ما تواصلت وتيرة التقدم المسجلة حتى الآن. ولذلك، تحتاج بلدان المنظمة إلى مستويات كبيرة من الاستثمار لتعزيز تقدمها التكنولوجي ونموها الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، كانت النسبة أكثر من 20% في 5 بلدان فقط وأقل من 5% في 10 بلدان في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي الـ57 في عام 2021 (الشكل 25).

الشكل 25: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%)، 2000 مقابل 2021

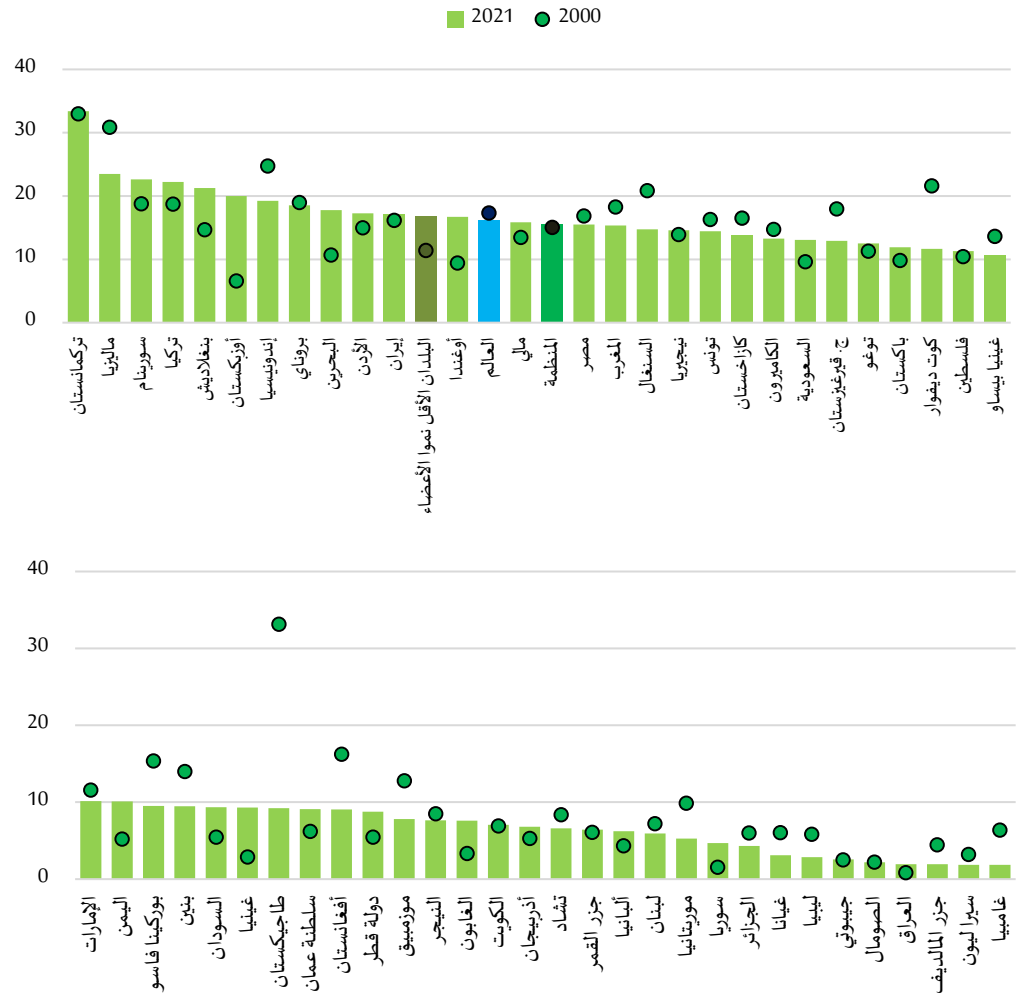

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

تظهر كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن التصنيع في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاها تنازليا

تشير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع إلى النسبة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود والقيمة المضافة للتصنيع. وتقاس بالكيلوغرام (كغ) من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الثابتة لعام 2015. وتقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع كثافة الكربون في الناتج الاقتصادي للتصنيع واتجاهاته.

وعلى الرغم من أن الصناعات التحويلية تعمل عموما على تحسين كثافة انبعاثاتها مع انتقال البلدان إلى مستويات أعلى من التصنيع، يمكن أيضا تقليل كثافة الانبعاثات من خلال التغييرات الهيكلية وتنويع المنتجات في التصنيع (UNSD, SDG metadata).

وقد قُدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الثابتة لعام 2015 بـ0.7 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2020، ما يمثل تراجعا بمعدل 0.3 كغ منذ سنة 2000. وفي المقابل، سجل المتوسط العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بمعدل 0.4 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي عام 2020 بالمقارنة مع قيمته البالغة 0.5 كغ المسجلة عام 2000 (الشكل 26).

الشكل 26: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار لعام 2015) 2000 مقابل 2020

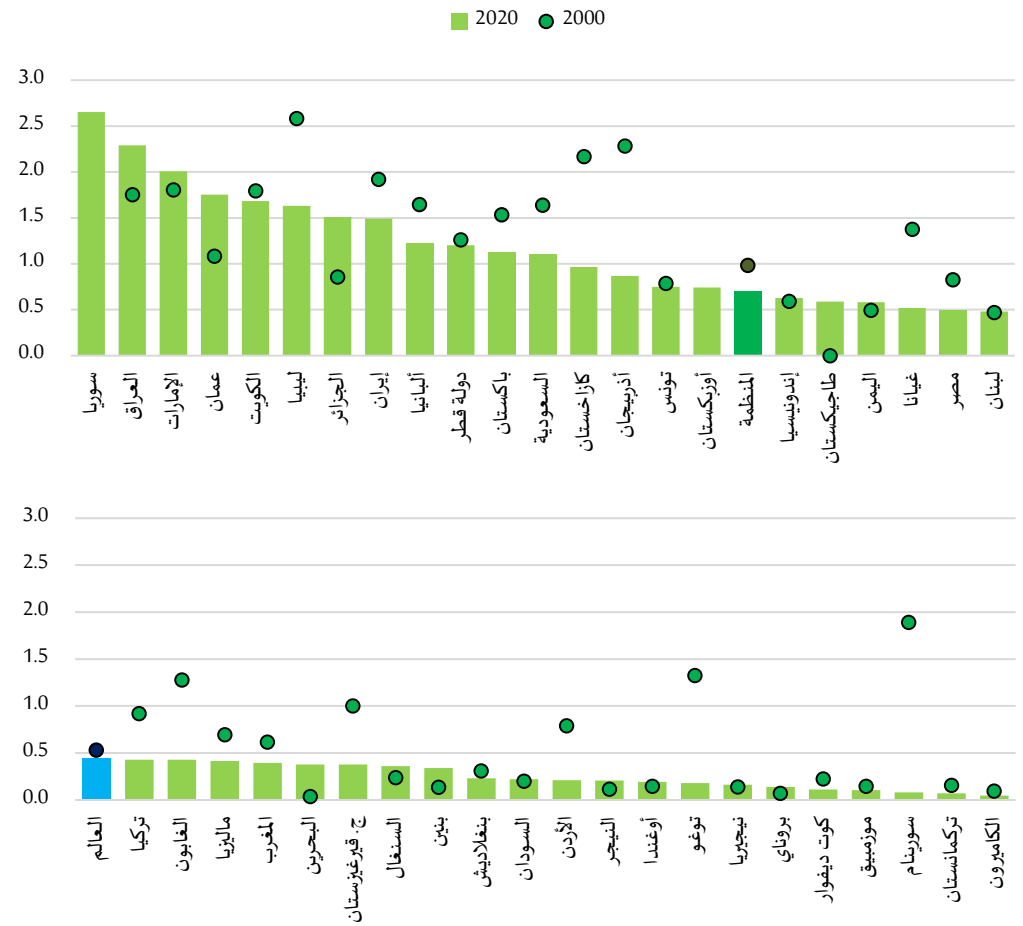

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وبين عامي 2000 و 2020، خفضت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع. فمن أصل 43 بلدا من بلدان المنظمة التي تتوفر عنها البيانات، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع في 27 بلدا. وفي 2020، في حين كان لدى 12 بلدا عضوا في المنظمة معدلا أكثر من 1 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، كان لدى 9 بلدان منها معدلا يتراوح بين 0.5 و 1 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، وكانت معدلات 22 بلدا عضوا في المنظمة أقل من 0.5 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (الشكل 26).

على الرغم من أن الإنفاق على البحث والتطوير آخذ في الارتفاع، إلا أن جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتخلف عن المتوسط العالمي

يمثل الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقدار الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير مقسوم على إجمالي الناتج الاقتصادي. وباعتبار الإنفاق على البحث والتطوير عامل تمكين رئيسي للنمو المستدام والشامل، فهو يساهم بشكل حيوي في تنمية رأس المال البشري من خلال خلق المعرفة وتحسين المهارات لوضع أحدث الحلول (UNSD, SDG metadata). ومن شأن اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي النهوض بقدرتها التنافسية مع البلدان والمناطق الأخرى من خلال تعزيز بنيتها التحتية العلمية والتكنولوجية.

الشكل 27: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، 2000 مقابل 2021

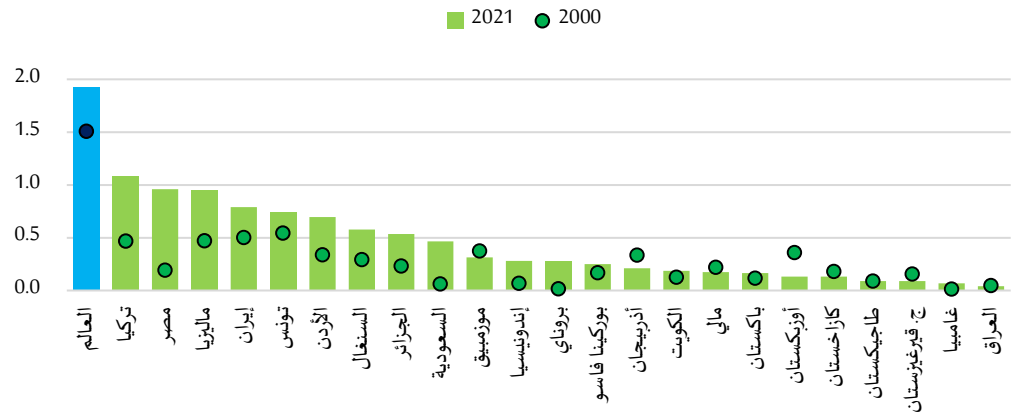

المصدر: البيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

تتزايد حصة الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) في جميع أنحاء بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث زادت 16 من أصل 23 بلدا في المنظمة تتوفر بشأنها بيانات من حصتها في الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و 2021. كما سجلت ثلاثة بلدان أخرى (مصر وتركيا وماليزيا) زيادة بحوالي 0.5 نقطة مئوية وأكثر في قيمها. ومع ذلك، تتخلف جميع بلدان المنظمة، التي تتوفر عنها البيانات، عن المتوسط العالمي في الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي المسجل عام 2021 (الشكل 27). وبالتالي، هناك حاجة

ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة في مجال البحث والتطوير لتعزيز القدرات البحثية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

بالرغم من التحسن المسجل، عكست بلدان منظمة التعاون الإسلامي تباينا كبيرا في مجال الصناعة التحويلية عالية التكنولوجيا.

تمثل نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا (MHT) في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع قيمة النسبة بين القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا والقيمة المضافة للتصنيع. وتتطلب التنمية الصناعية انتقالا هيكليا من الأنشطة القائمة على الموارد والتكنولوجيا المنخفضة إلى أنشطة الصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا. إذ يوفر هيكل الإنتاج الحديث المتسم بدرجة عالية من التعقيد القائم على البحث والتطوير والابتكار فرصا أفضل لتنمية المهارات والنمو الاقتصادي. كما تعتبر أنشطة الصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا، في هذا الصدد، صناعات التصنيع ذات القيمة المضافة العالية. وتعكس زيادة حصة قطاعات الصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا تأثير أنشطة الابتكار، والبحث والتطوير معا (UNSD, SDG metadata).

الشكل 28: نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة، %، 2000 مقابل 2020

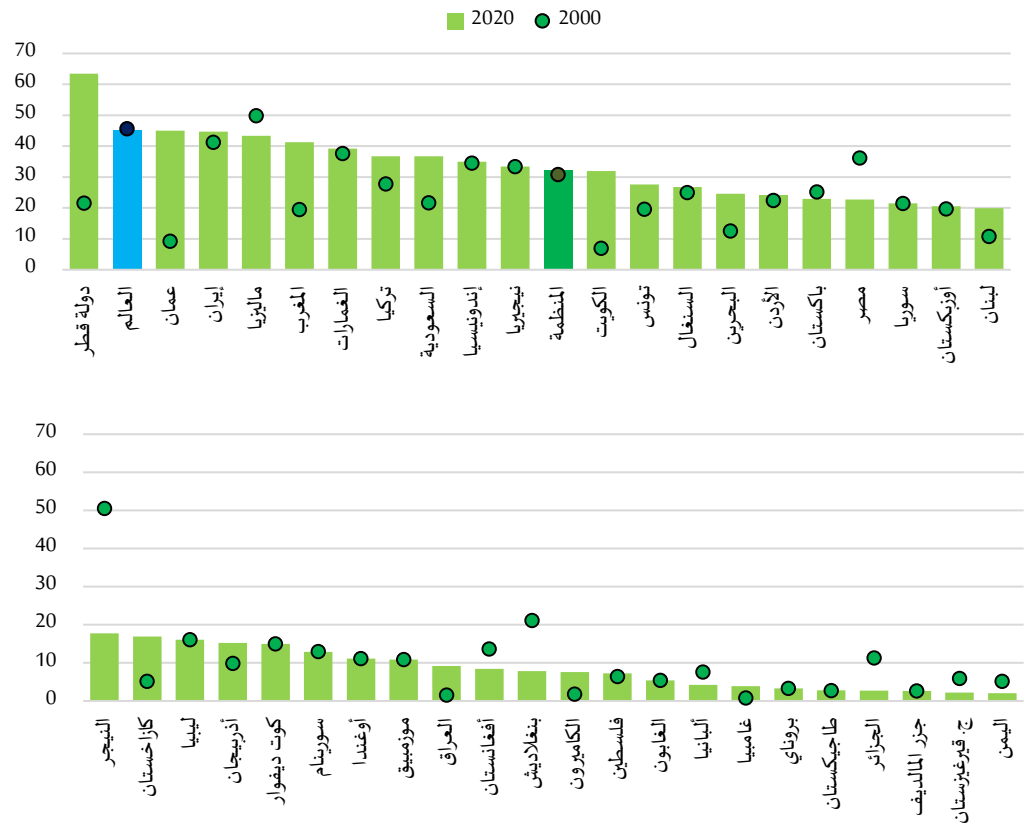

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وقد ارتفعت حصة الصناعات المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بنسبة 1.6 نقطة مئوية من 30.7% المسجلة عام 2000 إلى 32.3% عام 2020 في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي المقابل، شهد العالم تراجعا بنسبة 0.5 نقطة مئوية من 45.6% عام 2000 إلى 45.1% عام 2020 (الشكل 28). ونظرا لارتفاع المتوسط العالمي بشكل كبير عن متوسط المنظمة، فإن الدعم القوي والفعال لأنشطة البحث والتطوير والابتكار على مستوى السياسات العامة من القضايا المطلوبة والضرورية في هذه البلدان لسد الفجوات التنموية القائمة بين بلدان المنظمة وبقية العالم.

وعلى المستوى القطري، زادت نسبة الصناعات المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بمقدار 10 نقاط مئوية أو أكثر في 7 بلدان، (قطر وعمان والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية والبحرين وكزاخستان). وبشكل عام، بينما زادت حصة الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية والعالية في 22 بلدا من بلدان المنظمة، ظلت راكدة في 9 بلدان وانخفضت في 11 بلدا آخر عضو في المنظمة خلال فترة 2000-2020 استنادا إلى البيانات المتاحة عن 42 بلدا عضوا في المنظمة. واستأثرت قطر وحدها بحصة في الصناعة التحويلية المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا أكبر من المتوسط العالمي في عام 2020. وكما تظهر هذه الأرقام، يتعين على بلدان المنظمة اتخاذ إجراءات مستعجلة لدعم الصناعات المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا من أجل تحقيق تقدم تكنولوجي مستدام.

أصبحت التغطية بإشارات الهواتف الخلوية عامة تقريبا في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تشير نسبة السكان الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي إلى النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في نطاق إشارات الهواتف الخلوية، بصرف النظر عما إذا كانوا مشتركين في خدمة الهواتف الخلوية أو مستخدميها أم لا. وتوفر تكنولوجيا الهاتف الخلوي من الجيل الثالث (G3) إمكانية وصول سريعة جدا وموثوقة وعالية الجودة بصورة متزايدة إلى الإنترنت والكمية المتزايدة من معلوماتها ومحتوياتها وخدماتها وتطبيقاتها. وفي هذا الصدد، تعد شبكات الهواتف الخلوية عالية السرعة ضرورية للتغلب على الحواجز المتعلقة بالبنية التحتية، ومساعدة الناس على الانضمام إلى مجتمع المعلومات والاستفادة من إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخاصة في المناطق الأقل نموا والمناطق الريفية (UNSD, SDG metadata).

انتشرت خدمات الهواتف الخلوية بشكل أسرع من المتوقع. فبين عامي 2010 و 2021، تضاعفت تغطية شبكة الجيل الثالث 3 مرات تقريبا لتصل إلى 89% من إجمالي سكان منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، في عام 2021، شمل حوالي 94% من سكان العالم تغطية بشبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث على الأقل.

وعلى المستوى القطري، حصل 90% على الأقل من السكان في 35 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي على إمكانية الوصول إلى الإنترنت من خلال شبكة الجيل الثالث على الأقل بحلول عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هذه النسبة ما بين 50% و 90% في 17 بلدا في المنظمة، وكانت دون 50% في 4 بلدان أعضاء (الشكل 29).

وبالرغم من ذلك، فإن التواجد في نطاق شبكات الهواتف الخلوية عبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يعني أن جميع السكان قادرون على الاستفادة منها. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق تغطية

شبكات الجيل الثالث أو شبكات ذات جودة عالية لتشمل المناطق الريفية والبعيدة في جميع البلدان الأعضاء. وزيادة على ذلك، يجب تقديم هذه الخدمات إلى الفئات السكانية الأكثر حرمانا والمعرضة للخطر وبأسعار معقولة.

الشكل 29: نسبة الأفراد الذين تشملهم على الأقل شبكة هاتف خلوي من الجيل الثالث %، 2000 مقابل 2021

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2023/08/10 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

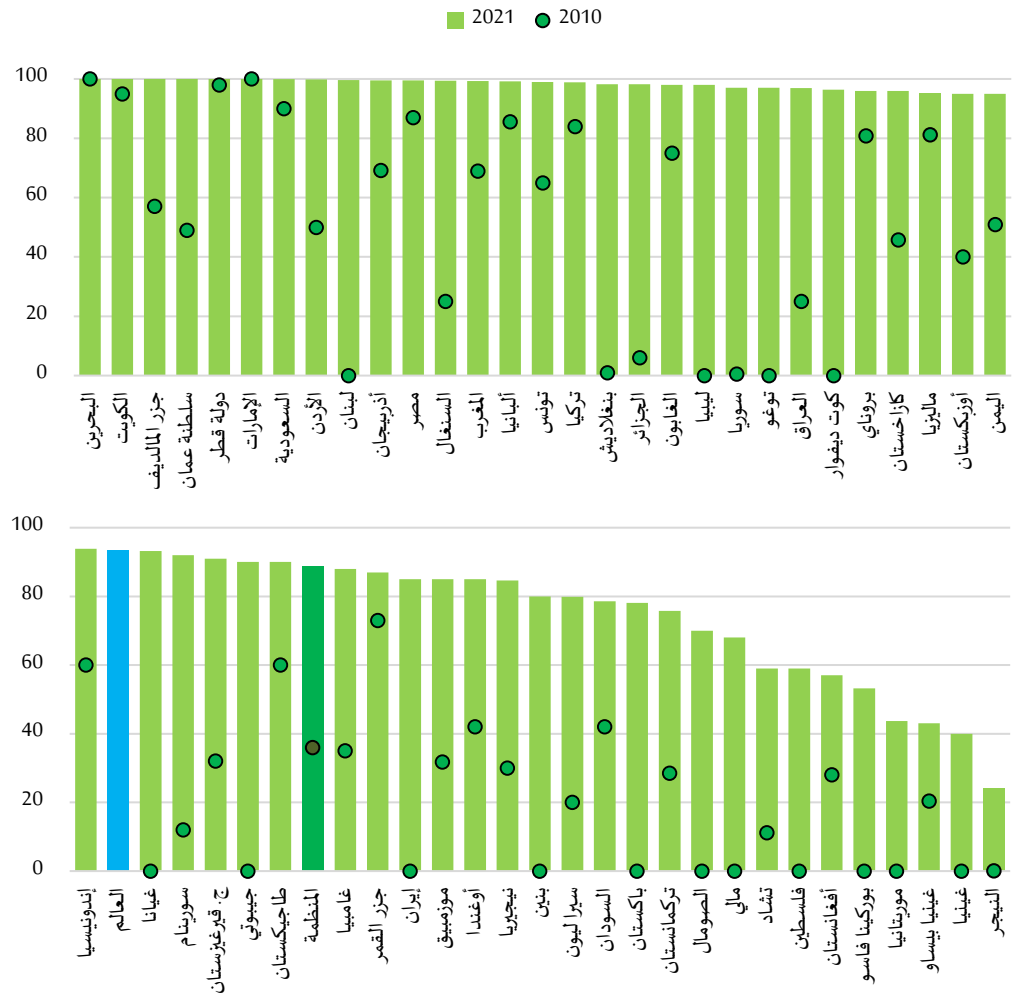

(OICStat) وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

هدف التنمية المستدامة 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره

لا تزال معالم أزمة المناخ في جميع أنحاء العالم تتشكل بينما يبتعد المجتمع العالمي عن الالتزام الكامل المطلوب لعكس الوضع المتدهور. ويستمر الفشل الذي تعرفه الجهود العالمية للتخفيف من الأنشطة البشرية العديدة المتضمنة للتلوث وإزالة الغابات وغيرها من الأنشطة غير الملائمة للبيئة في زيادة وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح وتعطيل سبل العيش وخسائر اقتصادية.

ومن أجل اتخاذ إجراءات عاجلة، يؤكد هدف التنمية المستدامة 13 على مكافحة تغير المناخ وآثاره بحلول عام 2030. فتبني الدول لاتفاقية باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث لفترة 2015-2030 عام 2015 جاء ضمن مساعي تحقيق هذا الهدف والحصول على بيئة مستدامة واقتصادات ومجتمعات قادرة على التكيف مع تغير المناخ بحلول عام 2030.

وشكلت اتفاقية كانكون لعام 2010 أول وثيقة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) تشير إلى حد الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية (UNFCCC, 2010). ويقر مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ أيضا أن استقرار متوسط درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية هو الحد الآمن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعلميا لظاهرة الاحترار العالمي (UN, 2019). وف ظل ما سبق، تحتاج جميع البلدان إلى تكثيف جهودها في الحد من الانبعاثات في جميع القطاعات لتجنب حدوث كارثة مناخية على كوكبنا.

شهد عدد الأشخاص المتضررين مباشرة جراء الكوارث تفاوتا كبيرا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تحدث كل سنة كوارث طبيعية مثل الزلازل وأمواج تسونامي والثورات البركانية والانهيارات الأرضية والأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات وموجات الحر والجفاف في جميع أنحاء العالم. وكثيرا ما يؤدي حدوثها إلى تدمير البيئة المادية والبيولوجية والاجتماعية، مما يؤثر بدوره تأثيرا بعيد المدى على حياة السكان المتضررين ورفاههم وصحتهم.

ويعتبر عدد الأشخاص المتضررين مباشرة جراء الكوارث لكل 100.000 من السكان أحد المؤشرات الهامة لدراسة هذه الظاهرة. بحيث يقيس هذا المؤشر عدد الأشخاص المتأثرين (الذين عانوا من إصابة أو مرض أو أي آثار صحية أخرى، والذين تم إجلاؤهم أو نقلهم أو نزحوا أو تعرضوا لأضرار مباشرة على مستوى سبل عيشهم وأصولهم الاقتصادية والبدنية والاجتماعية والثقافية والبيئية) بشكل مباشر من جراء الكوارث لكل 100.000 نسمة (UNSD, SDG metadata).

وقد تفاوت عدد الأشخاص المتضررين مباشرة جراء الكوارث لكل 100.000 نسمة بشكل كبير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2005 و 2021. فبناء على بيانات آخر عام متاح بشأن 36 بلد عضو في المنظمة، ظل عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث أعلى للغاية من 1000 من أصل كل مائة ألف شخص في 8 بلدان أعضاء في المنظمة في عام 2021. تلتها مجموعة أخرى مكونة من 8 بلدان في المنظمة سجلت أرقاما بالمئات وكانت أقل من 100 لكل 100.000 شخص في 20 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي.

المراجع

ESCAP (Economic and Social Commission for Asia and the Pacific). (2023). *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2023: Championing sustainability despite adversities*. https://www.unescap.org/kp/2023/asia-and-pacific-sdg-progress-report-2023

Eurostat. (2023). *Sustainable development in the European Union — Monitoring report on progress towards the SDGs in an EU context — 2023 edition*. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-flagship-publications/w/ks-04-23-184

Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G., Drumm, E. (2023). *Implementing the SDG Stimulus. Sustainable Development Report 2023*. Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press, 2023. 10.25546/102924. https://www.sustainabledevelopment.report/

SESRIC (Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries). (2023). *OIC Statistics (OICStat) Database*. https://www.sesric.org/oicstat.php

UN (United Nations). (2019). *UN Climate Action Summit 2019*. https://www.un.org/en/climatechange/2019-climate-action-summit

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). (2022). *Institute for Statistics (UIS), UIS.Stat Database*. http://data.uis.unesco.org/

UNFCCC (United Nations Framework Convention on Climate Change). (2010). *Cancun Agreements*. https://unfccc.int/process/conferences/pastconferences/cancun-climate-change-conference-november-2010/statements-and-resources/Agreements

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. (2022). *World Population Prospects 2022, Online Edition*. https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/

UNSD (United Nations Statistics Division). (2023). *Global SDG Indicators Database*. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

UNSD (United Nations Statistics Division). *SDG Indicators Metadata Repository*. https://unstats.un.org/sdgs/metadata/

WHO (World Health Organization). (2017). *Levels and Trends in Child Malnutrition*. https://www.who.int/nutgrowthdb/jme_brochoure2017.pdf

World Bank. (2022). *Understanding Poverty. Open Data: Free and Open Access to Global Development Data.* https://www.worldbank.org/en/understanding-poverty#a

World Bank. (2023). *Global Economic Prospects, June 2023*. Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-1-4648-1951-3. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

الملحقات

الملحق 1: ملاحظات فنية

تستند التقديرات الموجودة في هذا التقرير إلى البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة والتي تعتبر مستودع الأمم المتحدة للبيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة.

وتُفضل القيم الإجمالية للمؤشرات الموزونة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتوفير تقديرات أقوى، على الرغم من أنه عندما تكون التقديرات الموزونة غير ممكنة، يتم استخدام المتوسطات الحسابية لتقديم صورة أوضح.

فعندما لا تكون البيانات الخاصة بمؤشر معين من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة متوفرة بشكل كاف، فقد اخترنا نقطتين مرجعيتين، متموضعتين بعيدا عن بعضهما البعض خلال الفترة ما بين 2000 و 2022، من أجل تقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مع العلم أن النقطتان المرجعيتان هما سنة الأساس التي تكون عادة عام 2000 وآخر سنة 2022. وبالنسبة لسنة الأساس، في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات 2000، تم استخدام البيانات الأولى ابتداء من 2001 حتى 2010. ولتوليد البيانات للسنة المرجعية 2022، في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات 2022، تم استخدام أحدث بيانات السنة ابتداء من 2021 إلى 2015 للتركيز على التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. كما تم استخدام مجموعة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الطريقة المذكورة أعلاه لحساب القيم الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي.

اختيار المؤشرات

تم اختيار مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على أساس المعايير التالية:

- يجب أن تتوفر البيانات عن 28 من أصل 57 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي بأكبر قدر ممكن.
- يجب أن تتوفر البيانات لفترتين زمنيتين على الأقل، سنة الأساس وآخر سنة.
- يتم تمثيل كل مقصد بمؤشر واحد على الأقل.
- يتم تمثيل كل هدف بثلاثة مقاصد على الأقل، باستثناء أهداف التنمية المستدامة 5 و12 و13 (بسبب عدم كفاية عدد المؤشرات).
- يجب أن تكون من بين المؤشرات التي اقترحتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمتاحة على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة.
- يجب أن يكون هناك بيانات وصفية واضحة وموجزة.

ملاحظات واستثناءات خاصة بالأهداف

هدف التنمية المستدامة 1

الشكل 4: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%)" باستخدام "السكان، المجموع" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 5: قدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا" باستخدام "السكان، الأعمار 65+" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 6: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب (%)" باستخدام "السكان، المجموع" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 7: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%)" باستخدام "الإنفاق النهائي للاستهلاك العام للحكومة، الأسعار الثابتة لعام 2015"، كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

هدف التنمية المستدامة 2

الشكل 8: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "انتشار نقص التغذية (%)" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 9: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%)" باستخدام "إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 4 سنوات" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم.

هدف التنمية المستدامة 3

الشكل 11: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%)" باستخدام "الولادات الحية التي تبقى على قيد الحياة حتى سن الواحدة" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم.

الشكل 12: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كلا الجنسين (لكل 1000 مولود حي)" باستخدام "الولادات الحية التي تبقى على قيد الحياة حتى سن الواحدة" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم.

الشكل 13: تمثل متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة" قيم المتوسط الحسابي للبلدان التي تتوفر عنها البيانات.

الشكل 14: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان المستهدفين ذوي إمكانية الوصول إلى لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي (%)" باستخدام "السكان، أعمار 0-1" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم.

الشكل 15: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 شخص)" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

هدف التنمية المستدامة 4

الشكل 16: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل الإنجاز، الإبتدائي، كلا الجنسين (%)" باستخدام "السكان، أعمار 15-19" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 17: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)" من خلال استخدام "السكان في سن التمدرس، التعليم ما قبل الابتدائي، كلا الجنسين" كأداة ترجيح تم الوصول إليها من خلال قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (UIS).

الشكل 19: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، لكلا الجنسين (%)" باستخدام "عدد المعلمين، التعليم الابتدائي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

هدف التنمية المستدامة 5

الشكل 20: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من إجمالي عدد المقاعد)" باستخدام "إجمالي عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

هدف التنمية المستدامة 8

الشكل 21: تم حساب متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" عن طريق تقسيم "الناتج المحلي الإجمالي، أسعار 2015 الثابتة" على "السكان، الإجمالي" التي تم الحصول عليها جميعا من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يُحسب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في العام t + 1 باستخدام الصيغة التالية: [(G (t + 1) - G (t)) / G

100 x](t)، حيث أن G (t + 1) هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t + 1 و G (t) هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t.

الشكل 22: تم حساب متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" عن طريق تقسيم "الناتج المحلي الإجمالي، أسعار 2015 الثابتة" على "العمالة، الإجمالي" التي تم الحصول عليها جميعا من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يُحسب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في العام t + 1 باستخدام الصيغة التالية: [(G (t + 1) x 100](t)) / G (t)) - G، حيث أن G (t + 1) هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص عامل في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t + 1 و G (t) هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في 2015 بالدولار الأمريكي في العام t.

الشكل 23: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل البطالة" باستخدام "القوى العاملة، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 24: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول (%)، 15+، كلا الجنسين" باستخدام "السكان، أعمار 15+" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

هدف التنمية المستدامة 9

الشكل 25: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%)" باستخدام "الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 26: قدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار لعام 2015)" باستخدام " التصنيع، القيمة المضافة، الأسعار الثابتة لعام 2015 (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). لا تظهر بيانات سوريا لعام 2000 (17.1) في الشكل بسبب طبيعتها المتطرفة.

الشكل 28: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة القيمة المضافة للصناعة ذات التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية والعالية في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع (%)" باستخدام "التصنيع، القيمة المضافة، الأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 29: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الأفراد الذين تشملهم على الأقل شبكة هاتف خلوي من الجيل الثالث (%)" باستخدام "السكان، أعمار 15+" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة للتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الفقر المدقع	SDG	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي (%)	0
الحماية الاجتماعية	SDG	نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم السن القانونية المقررة للحصول على معاش التقاعد، النسبة المئوية، كلا الجنسين، (%)	100
الوصول إلى الخدمات الأساسية	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية (%)	100
	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من الخدمات الصرف الصحي الأساسية (%)	100
المرونة تجاه الكوارث	SDG	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	غير محدد
	SDG	الخسارة الاقتصادية المباشرة التي تعزى إلى الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	غير محدد
تعبئة الموارد من أجل التعليم	SDG	نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، التعليم (%)	غير محدد

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
نقص التغذية	SDG	انتشار نقص التغذية (%)	5.2
سوء التغذية	SDG	نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم بصورة معتدلة، أعمار أقل من 5 سنوات (%)	0
	SDG	نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن بصورة معتدلة أو حادة، أعمار أقل من 5 سنوات (%)	0
	SDG	نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال بصورة معتدلة أو حادة، الأعمار أقل من 5 سنوات، (%)	0
الاستثمار في الزراعة	SDG	مؤشر التوجه الزراعي بالنسبة للنفقات الحكومية	غير محدد

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الوفيات النفاسية	SDG	معدل الوفيات النفاسية (لكل 100.000 ولادة حية)	70
وفيات الأطفال	SDG	معدل الوفيات دون سن الخامسة، لكلا الجنسين (لكل 1.000 ولادة حية)	25
	SDG	معدل وفيات حديثي الولادة، لكلا الجنسين (لكل 1.000 ولادة حية)	12
الأمراض المعدية	SDG	الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، جميع الأعمار، كلا الجنسين (لكل 1000 نسمة)	0
	SDG	الإصابات بداء السل (لكل 100,000 نسمة)	0
	SDG	الإصابات بداء الملاريا، السكان في حالة الخطر (لكل 1000 نسمة)	0
الأمراض غير المعدية والصحة النفسية	SDG	معدل الوفيات التي تعزى إلى أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو الأمراض التنفسية المزمنة (الاحتمالية)، للأعمار ما بين 30 و 70، كلا الجنسين، (%)	تخفيض بمقدار الثلث على الأقل
	SDG	معدل الوفيات بسبب الانتحار، كلا الجنسين، (لكل 100.000 نسمة)	غير محدد
استهلاك الكحول	SDG	استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار 15+، كلا الجنسين (لترات من الكحول النقي)	غير محدد
الوفيات بسبب حوادث السير	SDG	معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث السير، كلا الجنسين، (لكل 100.000 نسمة)	تخفيض بمقدار النصف على الأقل
الصحة الإنجابية	SDG	نسبة النساء في سن الإنجاب اللائي تمت تلبية حاجتهن لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة، الأعمار بين 15 و 49 (%)	100
التغطية الصحية	SDG	مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة (UHC)	100
الوفيات بسبب التسمم غير المتعمد	SDG	معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المتعمد، كلا الجنسين، الوفيات (لكل 100.000 نسمة)	غير محدد
مكافحة التبغ	SDG	معدل انتشار تعاطي التبغ الحالي حسب العمر بين الأشخاص، أعمار 15+، كلا الجنسين (%)	غير محدد

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
تغطية التحصين	SDG	نسبة السكان المستهدفين الذين يحصلون على 3 جرعات من اللقاح ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي (%)	100
	SDG	نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على جرعة ثانية من اللقاح المحتوي على مضاد الحصبة (%)	100
	SDG	نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على الجرعة الثالثة من اللقاح ضد المكورات الرئوية المتقارنة (%)	100
كثافة العاملين في مجال الصحة	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، أطباء الأسنان (لكل 10.000 نسمة)	غير محدد
	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)	غير محدد
	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، موظفي التمريض والقبالة (لكل 10.000 نسمة)	غير محدد
	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، الصيادلة (لكل 10.000 نسمة)	غير محدد

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
معدل الإكمال	SDG	معدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، كلا الجنسين، (%)	100
	SDG	معدل الإنجاز، المرحلة الإعدادية، كلا الجنسين (%)	100
	SDG	معدل إتمام التعليم الثانوي، كلا الجنسين (%)	100
المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	SDG	معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)	100
المساواة في الحصول على التعليم	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)	1
	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل إكمال التعليم، المرحلة الإبتدائية	1
	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل إكمال التعليم، المرحلة الإعدادية	1

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل الإنجاز، الثانوية العليا	1
معلمين أكفاء	SDG	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، ما قبل الابتدائي، كلا الجنسين (%)	غير محدد
	SDG	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الابتدائي، كلا الجنسين (%)	غير محدد
	SDG	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الإعدادي، كلا الجنسين (%)	غير محدد
	SDG	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الثانوية التأهيلي، كلا الجنسين (%)	غير محدد

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
المرأة في ريادة الأعمال	SDG	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (% من إجمالي عدد المقاعد)	غير محدد
	SDG	نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)	غير محدد

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

صافي الانبعاثات الصفري	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
مياه آمنة صالحة للشرب	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب المسيرة بشكل آمن (%)	100
إمكانية الوصول إلى النظافة	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي المسيرة بشكل آمن (%)	100
	SDG	نسبة السكان الذين يتوفرون على المرافق الأساسية لغسل اليدين في المباني (%)	100
	SDG	نسبة السكان الذين يمارسون عملية التغوط في العراء (%)	0
كفاءة استخدام المياه	SDG	كفاءة استخدام المياه (دولار أمريكي لكل متر مكعب)	غير محدد
	SDG	مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة (%)	غير محدد

الهدف 7: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبتكلفة ميسورة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الوصول إلى خدمات الطاقة	SDG	نسبة السكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء (%)	100
حصة الطاقة المتجددة	SDG	حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي (%)	غير محدد
كفاءة الطاقة	SDG	مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية (ميجاجول بتعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لعام 2017)	تخفيض بمقدار النصف على الأقل
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	SDG	نصيب الفرد من الكهرباء المتجددة المثبتة، سعة التوليد، جميع أنواع الطاقة المتجددة (واط)	غير محدد

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
النمو الاقتصادي حسب الفرد	SDG	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:7 البلدان الأقل نموا غير: 5
النمو في إنتاجية العمل	SDG	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص مشغل (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:7 البلدان الأقل نموا غير الأعضاء: 5
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	SDG	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخامة، (طن)	غير محدد
معدل البطالة	SDG	معدل البطالة، 15 سنة فأكثر لكلا الجنسين (%)	غير محدد
معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب	SDG	نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين (%)	غير محدد
الوصول إلى الخدمات المالية	SDG	نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول، 15+سنة، كلا الجنسين (%)	100

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي	SDG	القيمة المضافة للتصنيع (الأسعار الجارية للدولار الامريكي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:مضاعفة الحصة البلدان الأقل نموا غير الأعضاء: غير محدد
	SDG	عمالة التصنيع كنسبة من مجموع العمالة (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:مضاعفة الحصة البلدان الأقل نموا غير الأعضاء : غير محدد
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	SDG	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة للدولار لعام 2015)	غير محدد
البحث والتطوير	SDG	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	غير محدد
	SDG	الباحثون (بمعادل دوام كامل) لكل مليون نسمة	غير محدد
التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة	SDG	نسبة القيمة المضافة للصناعة العالية والمتوسطة التكنولوجيا من مجموع القيمة المضافة (%)	غير محدد
تغطية شبكات الهاتف الخلوي بالنسبة للجيل الثالث (G3)	SDG	نسبة الأفراد الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي، الجيل الثالث (%)	غير محدد

الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الشمول الاقتصادي	SDG	نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت 50% من متوسط الدخل (%)	غير محدد
عدم المساواة على مستوى الدخل	SDG	حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي (%)	غير محدد
اللاجئون حسب بلد المنشأ	SDG	عدد اللاجئين حسب بلد المنشأ (لكل 100.000 نسمة)	غير محدد
تكاليف التحويلات النقدية	SDG	متوسط تكاليف التحويلات لإرسال 200 دولار إلى بلد متلقي معين كنسبة من المبلغ المحول (%)	3

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الإسكان والخدمات الأساسية	SDG	نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء العشوائية (%)	0
المرونة تجاه الكوارث	SDG	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	غير محدد
	SDG	الخسارة الاقتصادية المباشرة التي تعزى إلى الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	غير محدد
جودة الهواء	SDG	المتوسط المستويات السنوية للجسيمات الدقيقة، الإجمالي (ميكروغرام لكل متر مكعب)	غير محدد

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	SDG	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخامة، (طن)	غير محدد
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	SDG	نصيب الفرد من الكهرباء المتجددة المثبتة، سعة التوليد، جميع أنواع الطاقة المتجددة (واط)	غير محدد

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
المرونة تجاه الكوارث	SDG	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	غير محدد
	SDG	الخسارة الاقتصادية المباشرة التي تعزى إلى الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	غير محدد

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
التلوث البحري	SDG	انحرافات الكلوروفيل-أ، الاستشعار عن بعد (%)	غير محدد
حفظ الموارد البحرية	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية (KBAs) التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	غير محدد
صيد الأسماك المستدام	SDG	مصايد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	غير محدد

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وصيانتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية	SDG	المجال الغابوي كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (%)	غير محدد
	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	غير محدد
	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	غير محدد
الإدارة المستدامة للغابات	SDG	الكتلة الحيوية فوق سطح الأرض في الغابات لكل هكتار	غير محدد
	SDG	نسبة مساحة الغابات ذات خطة إدارة طويلة الأمد (%)	غير محدد
	SDG	نسبة مساحة الغابات داخل المناطق المحمية التي تم إنشاؤها بشكل قانوني (%)	غير محدد
النظم الإيكولوجية للجبال	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الجبلية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	غير محدد
خطر انقراض الأنواع	SDG	مؤشر القائمة الحمراء	1

الهدف 16: تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
جرائم القتل العمد	SDG	ضحايا القتل العمد، كلا الجنسين (لكل 100.000 شخص)	غير محدد
المعتقلون غير المحكوم عليهم	SDG	المعتقلون غير المحكوم عليهم كنسبة من إجمالي عدد السجناء (%)	غير محدد
الرشوة	SDG	حالات دفع الرشاوي، % الشركات التي تتلقى طلب واحد على الأقل لدفع رشوة	غير محدد
الإنفاق الحكومي	SDG	الإنفاق الحكومي الأولي كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة (%)	غير محدد

الهدف 17: تعزيز أساليب تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الميزانية المحلية التي تمولها الضرائب المحلية	SDG	نسبة الميزانية المحلية التي تمولها الضرائب المحلية (%)	غير محدد
خدمة الديون	SDG	خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات (%)	غير محدد
متوسط التعريفات العالمية المرجحة	SDG	متوسط التعريفات العالمية المرجحة، مركز الدولة الأولى بالرعاية، المنتجات الكاملة أو غير المجزئة (%)	غير محدد
	SDG	متوسط التعريفات العالمية المرجحة، مركز الأفضلية، المنتجات الكاملة أو غير المجزئة (%)	غير محدد
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	SDG	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	غير محدد

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Türkiye
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26
Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org